أوراق إستراتيجية

كتب للقراءة:

April, 2006

الحقبة الأميركيّة
كقوّة وإستراتيجيّة للقرن الواحد والعشرين
بقلم روبرت كاغان

The American Era
Power and Strategy for the 21st Century
By Robert Kagan

قد يكون هذا الكتاب أفضل الكتب الصادرة حول السياسة الخارجيّة الأميركيّة منذ 11 ايلول.

.....

هغادة الحاخام جوناثان ساكس
نص عبري وإنكليزي مع مقالات وتعليق جديد
بقلم جوناثان ساكس

Rabbi Jonathan Sack's Haggadah
By Jonathan Sacks

* الهغادة هي الجزء الأسطوري من التوراة.

يقدّم المؤلّف جوناثان ساكس طبعته الخاصّة لهغادة عيد الفصح اليهودي (Passover Haggadah) مبرزاً طباعة عبريّة جميلة وترجمة إنكليزيّة تكيّفت مع تعليق لساكس و 21 مقالة حول معنى عيد الفصح اليهودي ورسالته للعالم الواسع حيث نعيش. ويحمل الحاخام صفات تجعله واحداً من زعماء الصف الأوّل الدينيين في العالم- متوقد الذكاء، ذا حساسيّة أخلاقيّة شديدة وخيال أدبي وتاريخي واسعَين- الذين تحملوا مهمّة شرح الأفكار الأساسيّة لقصّة عيد الفصح اليهودي بغناهم وفهمهم الواسع: مفهوم المجتمع الحر، دور الذاكرة في تشكيل الهويّة اليهوديّة، والرابط الفريد، الموجود في اليهوديّة، بين الروحانيّة والمجتمع، رافعاً ما دعاه في مكان آخر " سياسة الأمل ".
ويُعتبر هذا الكتاب إضافة ضروريّة لمجموعة الكتب اليهوديّة كلها.

.....

القصص الماسيّة
التحوّل الثابت في شارع رقم 47
بقلم رينيه روز شيلد

Diamond Stories
Enduring Change on 47th Street
By Renee Rose Shield

الى الغرباء. إنّ هذه المنطقة الماسيّة في وسط مانهاتن منطقة متكتّمة، وهي أيضاً مكان عمل ثقافة اليهود الذين يشكّلون معظم عالم الماس وهم بحدود 95 بالمئة. وبحسب المؤلّف (ة)، فإنّ عدداً منهم هم من Hasidim. وتكشف Shield تبادل الأعمال والتبادل الإجتماعي في حياتهم وفي التجارة وأقدميّتهم المميّزة لها.

.....

The Pew Forum on the Religion and Public Life

An Uncertain Road
Muslims and The Future of Europe

الطريق المبهم

المسلمون ومستقبل أوروبا

من الشائع اليوم أن ترى في كل أوروبا إمرأة تضع وشاحاً على رأسها، أو ترى رجالاً بقبعات وبلحى. ويوجد في العديد من شوارع أوروبا الآن متاجر للأدوات الرياضيّة تضع لافتات بالعربيّة وبلغات أخرى شرقيّة (من الشرق الأدنى) مع متاجر تبيع منتوجات إستوائيّة آتية من الشرق الأوسط أو من أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. وبطبيعة الحال، وعلى مدى عقود قليلة، فقد تحوّلت كامل ضواحي المدن مثل Birmingham و Rotterdam و Paris، بحيث أنّ الشوارع التي شهدت مئات السنين من التاريخ الأوروبي، تلعب الآن دور المضيف لأشخاص ولثقافة ليست غربيّة- عن قصد وتصميم.

هذه هي أوروبا الجديدة، التي أصبح النمو السريع لسكانها المسلمين أمراً ملموساً في المجتمعات التي كانت حتّى وقت قريب متجانسة الى حد كبير.

إنّ المسلمين لا يزالون أقليات في البلدان الغربيّة وفي أوروبا الوسطى، حيث أنّهم بالكاد يشكّلون 5 بالمئة من مجموع عدد سكان الإتحاد الأوروبي، إلاّ أنّ عدداً من الإتجاهات الديمغرافيّة تشير الى تحوّل دراماتيكي مثير في السنوات المقبلة.

إنّ الإسلام الآن هو الدين الأسرع نمواً في أوروبا، وبسبب الهجرة ونسبة المواليد العالية، فقد تضاعف عدد المسلمين الى ثلاثة أضعاف في الثلاثين سنة الأخيرة. وينذر أغلب الديمغرافيين بنسبة نمو مشابهة، أو حتّى أعلى، في العقود المقبلة.

إنّ التأثير الإجتماعي لهذا النمو مبالغٌ فيه وفقاً لنسبة الولادات المنخفضة بين الأوروبيين الأصليين. فبعد تعاظُم نسبة الولادات بعد الحرب العالميّة الثانية في أوروبا، عادت هذه النسبة وسقط الى معدّل 1,45 طفل لكل زوجين، وهي نسبة منخفضة جداً عن نسبة 2,1 الضروريّة للمحافظة على النمو السكاني عند مستويات الإستبدال (الولادات والوفيات).

إنّ القارّة التي عملت على دفع مئات ملايين المهاجرين الى باقي العالم، وكذلك توقّعات Thomas Malthaus الرهيبة حول الزيادة السكانيّة، تواجَه الآن بجماهير مذعورة.

وفي وسط هذه التحولات الديمغرافيّة، يمتد حشد من التحديات الإجتماعيّة. ففي حين أصبح عدد من الأوروبيين المسلمين ناجحين في أوطانهم الجديدة، فإنّ هناك عدداً آخراً من الذين لا يتحدثون لغة بلدهم المضيف جيداً، هذا إذا لم يكن أنّهم لا يتحدثونها مطلقاً، وهم في الغالب فقراء وعاطلون عن العمل. وفوق ذلك، هناك الإنعزال عن المجتمع سواء بالإختيار أم للضرورة، والذي يُعتبر أمراً شائعاً مع الأعداد الكبيرة للمسلمين الذين يعيشون في " الغيتو " (الأحياء الفقيرة المعزولة) حيث نسب الفقر والإجرام عالية.

وبالنسبة للأوروبيين، أيضاً، فإنّ هجرة المسلمين تعرض تحديات خاصّة، وعلى خلاف الولايات المتّحدة- أرض المهاجرين من دون سيطرة مجموعة عرقيّة- فإنّ أغلب الدول في أوروبا مبنيّة على قاعدة سكانيّة عرقيّة مشتركة، كما أنّ هذه البلدان تملك تقاليد تاريخيّة، ثقافيّة، دينيّة ولغويّة عميقة وعريقة، ولذا فهي تنبذ مئات آلاف، وفي بعض الحالات، ملايين الناس، الذين يظهرون أو يتكلمون أو يتصرّفون بشكل مختلف في هذه المواضيع، مما يجعل، في الغالب، التوافق الإجتماعي صعباً.

وقد طغت التوترات الحادّة على الدين. إنّ مركزيّة الإسلام في حياة الكثيرين من المسلمين الأوروبيين، هو أمر يصعب فهمه بالنسبة للإسكندنافيين، الإلمان، والفرنسيين العلمانيين أكثر فأكثر.

إنّ الأوروبيين قلقون من أنّ الإسلام سيجعل الأمر صعباً على جيرانهم المسلمين لجهة تقبل القيم الجوهريّة للقارّة الأوروبيّة، كالتسامح، الديمقراطيّة، وتساوي الحقوق بالنسبة للنساء.

وقد تضاعفَت هذه الضغوط الإجتماعيّة بالتزامن مع هجمات أيلول 9/11 الإرهابيّة على الولايات المتّحدة والأحداث التي تبعتها، خصوصاً تفجيرات قطار مدريد في 11 آذار 2004، وقتل المخرج الهولندي Theo Van Gogh ، وكذلك التفجيرات الأخيرة ومحاولات التفجير في تموز 2005 لنظام النقل في لندن.

إنّ الإرهاب وإرتباطه بالإسلام الراديكالي جعل الأوروبيين أكثر حذراً من المسلمين، خاصّة أولئك الذين يعيشون في وسطهم. وفي قضيّة هجمات لندن، كان المعتدلون قد ولدوا ونشأول في بريطانيا، وقد وجد الكثيرون في المملكة المتّحدة هذا الأمر مزعجاً بقدر أعمال العنف نفسها.

إنّ تنامي الوجود الإسلامي في القارة (الأوروبيّة) تزامن مع التوترات الإجتماعيّة المتزايدة التي غذّت الأفرقاء السياسيين والمواطنين الأصليين الذين يعانون من رهاب الغرباء (Xenophobic) في كل أنحاء أوروبا وساعدهم على حث ودفع عدد من المسلمين للدخول في العمليّة السياسيّة السائدة. وفي هذه الأثناء، فإنّ المخاوف المتّصلة بالإرهاب، قادت معظم البلدان الأوروبيّة الى تمرير إجراءات مناهضة للإرهاب، حيث أنّ الهجمات الأخيرة في لندن قادت بريطانيا، بشكل خاص، ودولاً أخرى الى إقتراح قوانين أكثر شدّة حتّى.

وفي خضم كل تلك الإستثارة، يأتي النقاش الممتد عبر القارّة والذي يعود الى عقود مضت، حول ما إذا كان يجب الإعتراف بتركيا عضوة في الإتحاد الأوروبي (EU). إنّ بعض أهم قادة أوروبا، بما فيهم جاد شيراك في فرنسا، طوني بلير في بريطانيا وخوسيه لويس زاباتيرو في إسبانيا، كانوا قد صرّحوا علناً بأنّهم يفضّلون عضويّة نهائيّة لتركيا في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة الى أنّ الداعمين لقبول تركيا كانوا قد سجلوا عدداً من الإنتصارات الأساسيّة في السنة الماضية، وأكثرها بروزاً كانت المحادثات الرسميّة للعضويّة في 4 تشرين الثاني 2005.

إلاّ أنّه، وفي نفس الوقت، فإنّ التوقعات بقبول تركيا (في الإتحاد الأوروبي) على المدى الطويل، قد أصبحت ضعيفة بشكل هام. حيث أنّه في أيار وحزيران من عام 2005، رفض المصوتون في فرنسا، وبعد ذلك في هولندا، دستور الإتحاد الأروربي المعروض. وفي حين أنّ الدستور لم يذكر تركيا أبداً، فقد خرجت الإستطلاعات من كلا البلدين لتؤشّر الى أنّ العديد من الناس صوّتوا بـ " لا " لجهة الإعتراض على توسيع أكثر للإتحاد الأوروبي، وقال المصوتون بأنّهم كانوا قلقين لجهة إضافة تركيا بشكل خاص.

وبالطبع، فإنّ إستطلاعات الرأي في أغلب البلدان الأوروبيّة تُظهر، وبالرغم من دعم الكثيرين من النخبة السياسيّة الأوروبيّة، الى أنّ جماهير القارّة الأوروبيّة لا تزال تميل الى تجربة أوروبا الكبرى. ثمّ أنّ ليس كل القادة السياسيين يدعمون قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي، وعلى سبيل المثال، هناك المستشارة الجديدة لألمانيا، أنجيلا ميركل، ووزير الداخليّة الفرنسي والطامح للرئاسة نيكولا ساركوزي، اللذان عارضا وبصراحة عضويّة تركيا.

إنّ الجدال حول تركيا يتجاوز إيجابيات وسلبيات عضويّة الإتحاد الأوروبي ويطرح مسألة أكبر، هي علاقة أوروبا المضطربة مع الإسلام. إنّه بحث قديم يمتد الى أكثر من 1300 سنة الى الوراء، كما أنّها علاقة إتّسمت بحروب وإحتلالات لا تُعَد ولا تُحصى وبتبادل ثقافي متأرجح بإستمرار.

وعلى مدى الأربعين سنة الماضية أو أكثر، وعلى الرغم بأنّ العلاقة دخلت مرحلة جديدة، فقد كانت علاقة محكومة بالهجرة السلميّة للمسلمين الى أوروبا والتي كانت في العادة لأجل البحث عن العمل أو الحريّة.

وقد تشبّثت الحكومات الأوروبيّة بهذه الهجرة بطرق متنوّعة وبدرجات متفاوتة النجاح، فبعض البلدان، كفرنسا وبريطانيا، عملت، وبشكل جيّد، على ترسيخ سياسات نحو المهاجرين على مدى عقود من الزمن. وفي بريطانيا، خصوصاً، كان هناك بعض النجاح في دمج الوافدين الجدد من المسلمين في المجتمع الواسع. أمّا في دول أخرى، كألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، فإنّها وحتّى وقت قريب، عاملت مجتمعاتها المسلمة على أنّهم " عمّال ضيوف مؤقّتين " (Phenomena)، أو على أنّهم أجانب سيعودون الى أوطانهم في النهاية.

إلاّ انّ الحجم المتنامي للسكان المسلمين وأهميّة ذلك في البلدان الأوروبيّة، يجبر حكومات القارّة الأوروبيّة- حتّى تلك التي تملك سياسة هجرة ثابتة- على التركيز بشكل أكثر عزماً على المحاولة لجذب هذا المجتمع الإسلامي للدخول في المجتمع السائد.

وكان هناك سلسلة من الجهود أخيراً، إبتداءً بقوانين جديدة هدفت الى حث الخطى لإستيعاب هذه المجتمعات، كما في الحظر الفرنسي الأخير بالنسبة لوضع غطاء الرأس، إنتهاءً بتقديم عروض لإبتداع إسلام أوروبي المنشا كما يحدث في هولندا.

المسلمون في أوروبا

البلد	النسبة المئويّة	عدد السكان بالملايين
فرنسا	%8	5
هولندا	%6	1
ألمانيا	%4	3.5
بلجيكا	%4	0.4
النمسا	%4	0.3
بريطانيا	%3	1.6
السويد	%3	0.3
إيطاليا	%2	1
إسبانيا	%2	1
البوسنة والهرسك	%40	1.5

* المصدر: International Religious Freedom Report 2004, U.S. Department of State.

إنّ الدمج الناجح للمسلمين الأوروبيين هو أمر حاسم لمستقبل أوروبا. إنّ المتكهنين والمنذرين (بالسوء) قد لا يوافقون على التأثير الإجتماعي والديمغرافي النهائي للمجتمع، إلاّ أنّ الجميع مؤمن بأنّ المسلمين، في الحد الأدنى، سيكونوا أقليّة ضخمة وذات شان وستلعب دوراً مهماً في تشكيل مستقبل القارة.

مسألة الديمغرافيّة

إنّ تحديد حجم المسلمين في أوروبا هو أمر صعب لعدّة أسباب. أوّلاً، إنّ عدداً من الدول الأوروبيّة لا تقوم بجمع معلومات إحصائيّة عن المجموعات الدينيّة. وزيادة على ذلك، فإنّ عدداً من الدول غير مستعدّة لتقديم المعلومات التي تملكها، لأنّ حجم السكان المسلمين يُعتبر مسالة سياسيّة حساسة. وأخيراً، ليس هناك من تحديد جغرافي دقيق لأوروبا. فمثلاً، هل يجب أن تشمل تركيا المسلمة، أو جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً؟ والنتيجة، هي أنّ تقدير حجم مسلمي أوروبا يمكن أن يكون متفاوتاً الى حد كبير، وهو كذلك.

إنّ إستخدام البيانات التي قدمتها وزارة الخارجيّة الأميركيّة ومصادر أخرى، وتحديد مساحة أوروبا، والتي لا تشمل تركيا (والتي يبلغ تعداد سكانها 70 مليون على الأغلب)، والتي لا تشمل بلدان الإتحاد السوفياتي سابقاً، يظهر أنّ هناك حوالي 23 مليون مسلم في أوروبا. وإنّ أكثريّة هذا المجتمع (المسلم)- 15 الى 18 مليون- يعيشون في 25 بلداً تشكّل الآن الإتحاد الأوروبي. ويعيش أغلب المسلمين الباقين في البلقان، وبشكل بارز في البوسنة، كوسوفو، ألبانيا، مقدونيا ودولاً صغيرة أو شبه دول، حيث يشكّل المسلمون إمّا أكثريّة وإمّا أقليّة سكانيّة كبيرة وأساسيّة.

أمّا في داخل الإتحاد الأوروبي، فإنّ لدى فرنسا أكبر عدد من المسلمين- حوالي 5 مليون- معظمهم من شمال أفريقيا، وهم يشكّلون 8 بالمئة من مجموع السكان في البلاد، كما أنّ لدى ألمانيا 3.5 مليون مسلم، وهي الوطن الثاني لأكبر مجموعة مسلمة، تأتي بعدها بريطانيا، وفيها 1.6 مليون مسلم، ومن ثمّ إسبانيا وإيطاليا حيث بالكاد يصل مجموع المسلمين في كل واحدة منها الى مليون مسلم.

وفي حين أنّ هذه المجتمعات تُعتبر كبيرة، فإنّ المسلمين لا يزالون يشكّلون قسماً ضئيلاً من تعداد سكان أوروبا، فهم ليسوا أكثر من 5 بالمئة من مجموع سكان دول الإتحاد الأوروبي والمقدّر بحوالي 425 مليون نسمة، إلاّ أنّ معظم الديمغرافيين يتنبؤون بأنّ العدد بأنّ العدد سيزداد بشكل مثير في العقود المقبلة- الى 10 بالمئة بحلول العام 2020.

وبالطبع، وبالإستفادة من الماضي كدليل، فإنّ ذاك التقدير قد يكون ضعيفاً، بما أنّ حجم المجتمع المسلم- الأوروبي قد تضاعفَ ثلاث مرّات في الثلاثين سنة الماضية.

وقد كان السبب لنمو المسلمين السريع، الهجرة ونسبة المواليد العالية لهم، حيث يدخل أوروبا مليون مهاجر شرعي كل سنة، وأغلبهم بتأشيرات توحيد العائلة أو عن طريق اللجوء السياسي لطالبي اللجوء. وإنّ أغلب هؤلاء الوافدين الجدد هم

من شمال أفريقيا، تركيا وبلدان إسلاميّة أخرى، كما أنّ المسلمين يشكّلون أيضاً قسماً كبيراً من المهاجرين غير الشرعيين للقارة الأوروبيّة- وهي مجموعة تُقدّر بحوالي نصف مليون مهاجر سنوياً.

وفي نفس الوقت، فإنّ المسلمين الذين يعيشون الآن في أوروبا لديهم من الأطفال ثلاثة أضعاف جيرانهم الأوروبيين البيض، وبالإمكان مشاهدة ذلك في نسبة الشباب المسلم الأوروبي. فعلى سبيل المثال، فمن أصل كل ثلاثة من مجموع المسلمين هناك واحد تحت سن الـ 18 بالمقارنة مع أقل من 1/5 لعدد السكان الكامل. وفي بريطانيا وبلجيكا، فإنّ واحداً من كل ثلاثة من المسلمين هو تحت سن 15 بالمقارنة مع 1/5 من تعداد السكان العام لهذه البلدان.

والحقيقة هي أنّ هذه الجماعات الشابة الضخمة تتقدّم وستصل خلال سنوات الى القمّة بإنتاج الأطفال، مما يساعد ويؤدّي الى تزايُد أعداد المسلمين. " فمع ما تقدّم من إنتشار المسلمين، فإنّ عددهم سيتنامى حتّى ولو تمّ وقف الهجرة غداً "، كما يقول البروفيسور Brent Nelsen من جامعة Furman University، وهو خبير الأديان في أوروبا.

وفي الوقت الحاضر، فإنّ نسبة المواليد المنخفضة في أنحاء القارّة الأوروبيّة ستعمل على إزدياد نسبة المسلمين في مجموع التعداد السكاني. وبالطبع، فإنّه مع نسبة ولادة تصل الى 1,45 طفل لكل زوجين، فمن المتوقع أن ينكمش عدد سكان الإتحاد الأوروبي اليوم من 455 مليون الى 425 مليون في العام 2050، حتّى ولو بقيت مستويات الهجرة الحاليّة ثابتة.

ومع سن الشيخوخة لسكان أوروبا، الذي يصنع عبئاً متزايداً على الخدمة الصحيّة السخيّة لأوروبا، وعلى برامج التقاعد، فقد تكون الهجرة، وبشكل أعلى بكثير، أمراً ضرورياً للمحافظة على قوّة عاملة كبير كافية لدفع المستحقات للمتقاعدين.

وبإنتظار ملئ هذه الحاجة، فإنّ هناك ما يقدّر بـ 300 مليون مسلم تحت سن العشرين يعيشون على طول الحافة الجنوبيّة لساحل البحر المتوسّط- شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويعيش أغلب هؤلاء الشباب في بلدان متطوّرة كالجزائر، المغرب، مصر وسوريا حيث الإقتصاد الراكد والمحكوم من الدولة، لا يعمل على إيجاد وظائف كافية وسريعة لتوظيف أغلب هؤلاء الشباب.

إنّ هذان العاملان القويان- الطلب الأوروبي لعمال شبان وعبور هؤلاء من العالم الإسلامي الى أوروبا- يحتمل أن يزيدا من طوفان الهجرة من الجنوب الى الشمال، إلاّ إذا تبنّت أوروبا إجراءات هجرة جديدة وصارمة، وهو تطوّر غير مرجّح على الرغم أنّه ليس مستحيلاً.

والى الآن، فإنّ الأقليّة المسلمة النامية تقوم بتغيير أجزاء من المشهد الأوروبي، خصوصاً في المناطق العصريّة (المدينة) حيث يتجمّع المهاجرون بشكل تقليدي.

وهناك عدداً من المدن الأوروبيّة لديها الآن أقليات مسلمة ضخمة، ويشكلون حالياً 25 بالمئة، على الأقل، من سكان مرسيليا وروتردام و20 بالمئة من مدينة Malemo في السويد و 15 بالمئة من بروكسل وبرمينغهام و 10 بالمئة أو أكثر من مدينة لندن، باريس وكوبنهاغن. ومن المرجّح، على مدى العقود القليلة المقبلة، أنّ عدداً من المدن الأوروبيّة الكبرى ستصبح ذات أقليات مسلمة.

التاريخ المضطرب الطويل

إنّ إرتباط الإسلام مع أوروبا قديم قدم الدين نفسه. ففي خلال 80 سنة من وفاة النبي محمّد، غزت الجيوش المسلمة أسبانيا، مفتتحة بسرعة، ليس كل، وإنّما أغلب الشريط الشمالي لشبه جزيرة أيبيريا (أسبانيا، البرتغال)، وفي العام 732 قام جد شارلمان، ملك الإفرنج شارلز مارتل، بصد الغزو الإسلامي المتوجّه الى قلب أوروبا الغربيّة، وهزم الجيش المسلم في تور (Tours)، جنوب غرب فرنسا. ومن المحتمل أنّ Tours منعت الفتح الإسلامي لفرنسا، إلاّ أنها كانت مجرّد معركة واحدة مبكرة في الحرب الطويلة بين المسيحيّة والإسلام للسيطرة على أوروبا والشرق الأوسط. وفي العام 1099، شرع فرسان من أوروبا الغربيّة والوسطى بإعداد حملة لإعادة إنتزاع " الأرض المقدّسة " (Holly Land) وتمّ إغتصاب الكثير من أراضي الشرق، بما فيها القدس، من أيدي القوات المسلمة لأكثر من قرن من الزمن.

إنّ نجاح الصليبيين، وإن يكن مؤقتاً، سرعان ما عقبه جهود مسيحيّة بارزة لإعادة إنتزاع أسبانيا، وهي العمليّة التي قد تكون دفعت ببطء ولكن بثبات الإسلام خارج شبه جزيرة أيبيريا، مما أدّى الى إنهاء الوجود الإسلامي هناك في العام 1492. وحتّى قبل إتمام إنتزاع إسبانيا، فإنّ أوروبا كانت تواجه تحدياً إسلامياً جديداً وهذه المرّة من السلجوقيين، ومن ثمّ من الأتراك العثمانيين القادمين من وسط آسيا، الذين وخلال قرون أزالوا ما تبقّى من البيزنطيّة اليونانيّة، كما أزالوا الممالك الإسلاميّة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وشكّلوا إمبراطورية إسلاميّة جديدة وقويّة. وبحلول القرن السادس

عشر، كانوا قد فتحوا معظم بلاد البلقان متّجهين الى قلب أوروبا. وتوقف التقدّم العثماني أخيراً في العام 1683، عندما دمّر جيش من بولندا والنمسا قوّة تركيّة هائلة كانت حينها تحاصر فيينا.

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، كان عدد كبير من العالم الإسلامي قد وقع فريسة المطامع الإستعماريّة الأوروبيّة. فقد إحتلّت القوى الإستعماريّة لفرنسا وإنكلترا الأراضي الإسلاميّة في شبه الصحراء العربيّة (الجزيرة العربيّة) وشمال أفريقيا، الشرق الأدنى جنوب وجنوب شرق آسيا.

وقد حدث ذلك الإستيلاء الإستعماري النهائي على الأراضي في العام 1918 عندما إنهارت الإمبراطوريّة العثمانيّة عقب هزيمتها في الحرب العالميّة الأولى، كما أنّ مجموعة من الأراضي بما فيها أراضي العراق، سوريا ولبنان، تحوّلت الى بريطانيا.

إنّ هذا الإستعمار للأراضي ما وراء البحار، أدّى الى مجيء المسلمين الى أوروبا خاصّة الى فرنسا في القرن الذي سبق الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ الهجرة الكبرى للمسلمين أو غيرهم لم تبدأ إلاّ بعد إنتهاء تلك الحرب، عندما أدّت الجهود لإعادة بناء مجتمعات أوروبا الغربيّة المحطّمة الى إنهيار خطر للنمو الإقتصادي.

وبالطبع، يتم الآن العودة الى الخمسينات والستينات كسنوات " المعجزة الإقتصاديّة " في أوروبا الغربيّة. فمثلاً، لقد نما الإنتاج الصناعي لألمانيا الغربيّة حوالي 600 بالمئة ما بين عامي 1948 و 1967 وخلال نفس تلك الفترة، فإنّها بالكاد كانت ثلاثة أضعاف في فرنسا وخمسة أضعاف في إيطاليا وأكثر من الضعف في بريطانيا.

لقد أوجدت المصانع الناشطة جداً سوق العمالة أوروبي ضيّق، مما قاد بدوره بعض الدول للبحث خارجاً عن عمالة رخيصة. وخلال سنوات المعجزة، جاء ملايين المهاجرين الى أوروبا من العالم المتطوّر، وغالباً من مستعمرات سابقة أو موجودة. فعلى سبيل المثال، شهدت بريطانيا العظمى وصول عدد من المهاجرين في فترة الخمسينات والستينات، الذين كانوا يمثلون ويشكلون عدداً لا بأس به وكانوا من المسلمين من مستعمرات سابقة في أفريقيا والكاريبي وخصوصاً من جنوب آسيا. وبالنتيجة، فقد إزداد عدد المسلمين في المملكة المتّحدة بسرعة من 21000 الى ما يُقدَّر بحوالي 369000 خلال عقدين بعد ذلك. ويمكن رسم صورة ديمغرافيّة مشابهة للأتراك الذين نزحوا الى ألمانيا إبتداءً من أواخر الخمسينات، أو للمهاجرين من شمال أفريقيا الذين شقّوا طريقهم الى فرنسا في تلك الفترة تقريباً.

وكان عدد من هؤلاء المهاجرين المسلمين رجالاً والذين كانوا إمّا عزاباً وإمّا أنّهم وصلوا بدون عائلاتم. وكان يُنظَر الى معظمهم من قِبَل البلدان المضيفة، كضيوف أو كعمال مؤقتين سيرحلون في نهاية المطاف الى أوطانهم، وقد كانت تلك أيضاً رؤية المهاجرين أنفسهم. وعمل العديد منهم في الصناعة أو في درجات أعمال أدنى في قطاع الخدمات، وكانوا غالباً ما يقومون بأعمال لم يعد يقوم بها الأوروبيون الميسورين.

كما أنّ هناك عدداً أصغر، لكنّه مهم، من الوافدين المسلمين الجدد، الذين أتوا الى القارّة الأوروبيّة كلاجئين من أجزاء مضطربة من العالم الإسلامي، أبرزها الجزائر، المستعمرة الفرنسيّة السابقة والتي حصلت على إستقلالها في العام 1962 بعد حرب دمويّة. حيث أنّ الإنسحاب الفرنسي من البلاد والخوف لاحقاً من العقاب حثّ حوالي 100000 مسلم جزائري من الذين تعاونوا مع النظام الإستعماري على الهرب من وطنهم والإستيطان في فرنسا.

وفي أوائل التسعينات، كانت أهميّة الحاجة الى العمال الأجانب في أوروبا قد تقلّصت بشدّة، حيث أنّ إرتفاع أسعار النفط وعوامل أخرى عملت على رمي الإقتصاد الأوروبي في فترة ركود. أمّ الدول التي كانت قد تشبّثت لسنوات بهؤلاء العمال، فقد وجدت نفسها الآن تواجه إرتفاع نسبة البطالة. وبالنتيجة، فقد توقفت معظم البلدان الأوروبيّة عن إستيراد العمال الأجانب، حتّى أنّ بعضها قدّم حوافز ماليّة للمهاجرين المقيمين للعودة الى أوطانهم.

إلاّ أنّ القيود القانونيّة لم تعمل كثيراً على إنهاء حالة الهجرة كما عملت على تغيير تركيبته، إذ أنّ عدداً من " العمال المؤقتين " الذين وصلوا في الخمسينات والستينات لم يعودوا الى أوطانهم، وبدلاً من ذلك، وفي العقود التالية، فإنّهم قاموا أيضاً بإحضار زوجاتهم وأطفالهم وكذلك أعضاء العائلة الآخرين للعيش معهم في بلدهم الجديد. وحتّى اليوم، فإنّ أغلب المسلمين يدخلون أوروبا للإنضمام الى أعضاء العائلة الموجودين هناك من قبل.

لقد مرّ عدد من أولئك الذين إستقروا في أوروبا بوقت عصيب، إذ أنّ أسهم الوظائف التي أتى المهاجرون لأجلها في الأصل- الصناعة، الى حد كبير- قد ذهبت الآن وإستُبدِلت في النهاية بمواقع أعلى في قطاع الخدمات في مجالات أخرى كالعناية الصحيّة، الماليّة والتكنولوجيا المتقدّمة، إلاّ أنّ حالة الإفتقار للعلم المتفاقمة غالباً بالمهارة اللغويّة السيئة، جعل هذه الفرص بعيدة المنال بالنسبة للعديد من المهاجرين المسلمين، وأولادهم. وبالنتيجة، فإنّ معدلات البطالة المسلمة تتّجه لتصبح أكثر إرتفاعاً، وعلى سبيل المثال، فإنّ المجتمع التركي في ألمانيا لديه نسبة بطالة تصل الى 24 بالمئة وهي تقريباً

مرّتين ونصف المعدّل الوطني، أمّا في فرنسا، فإنّ نسبة بطالة الأفارقة الشماليين تصل الى حوالي 30 بالمئة أي أكثر بثلاث مرّات من المعدّل الكلي للبلاد وذلك بحسب مؤسسة Montaigne Institute ومركزها باريس.

التوازن الحساس:

إنّ المسلمين الأوروبيين لا يكشفون عن وحدة متراصّة ومتناغمة فيما يتعلّق برؤاهم، وذلك لسبب واحد هو أنّ المجتمع المسلم متنوّع ثقافياً وعرقياً، كما أنّ هؤلاء المسلمين يأتون من أكثر من 30 بلداً مختلفاً، بعض هذه البلدان يبعد آلاف الأميال. حيث أنّ المهاجر الساعي الى عمل والقادم من تركيا، البلد الأكثر علمانيّة، يمكنه أن يكون مختلفاً تماماً في المظهر عن أي إسلامي هارب من القمع السياسي في بلده الجزائر.

وعلى كل، فإنّ مسلمي أوروبا ليسوا مختلفين الى درجة أن تشكّل طبقة منفيّة بالكامل، حيث أنّ الأمر الأكثر أهميّة هو في الواقع الإسلام. ومؤخراً، تعزز الوعي والإدراك بالهويّة الإسلاميّة وإستند الى الورع المتنامي للمسلمين. وقد وجدت إستطلاعات للرأي في العام 2001، نشرتها الصحيفة الفرنسيّة Le Monde ، أنّ المسلمين يحضرون الى المساجد ليصلّوا بنسبة أكبرمما كانوا عليه في العام 1994 عندما جرى مسح مشابه في ذلك الوقت.

أمّا في لندن، فقد وجد إستطلاع أخير أنّ 80 بالمئة من المسلمين قالوا أنّهم يحضرون الى المسجد بإنتظام، وفي الواقع، فإنّ مسحاً آخر جرى في بريطانيا وجد أنّه على الرغم من أنّ المسلمين يشكّلون حوالي 3 بالمئة من تعداد السكان المسيحيين عموماً، فإنّ هناك أشخاصاً أكثر الآن يحضرون الى المسجد بإنتظام بدلاً من الذهاب الى الكنيسة. كما أنّ الأتراك الأكثر علمانيّة في ألمانيا وبلدان Benelux بدؤا حتّى يصبحون متديّنين أكثر فأكثر مع مع مظاهر علنيّة وصريحة لهذا التديّن هي بمثابة علامات، منها نساء يضعنَ أغطية الرأس ورجال بلحى نامية.

إنّ هذا الإهتمام الجديد بالإيمان هو إتمام حاد وقوي بين المسلمين المولودين في أوروبا بشكل خاص، وفي المقام الأوّل بين أطفال وشباب المهاجرين الذين وصلوا في فترة الستينات والسبعينات. وبحسب ما يقول Christopher Soper، وهو بروفيسور علوم سياسيّة في جامعة Pepperdine University ، فإنّ المهاجرين المسلمين أخفوا ممارساتهم الدينيّة لأنّهم " وبحسب طريقة الهجرة التقليديّة، أرادوا التأقلم. لكن اليوم، وخصوصاً بين الجيل الثاني والثالث من المسلمين، فإنّك ترى إهتماماً أكبر بالدين. إنّهم على إستعداد أكبر للعيش مع التوتّر الذي يمكن أن تولّده المظاهر الدينيّة العلنيّة ".

إلاّ أنّ آخرين يبدون إستغرابهم ويقولون بأنّ تزايُد النشاط الديني قد لا يكون بالضرورة إشارة الى إرتفاع مفاجئ بالمشاعر الدينيّة الجديدة. " هناك بالتأكيد تزايُد بالرمزيّة الدينيّة كصيام شهر رمضان وأشياء كهذه "، يقول Jonathan Laurence، وهو بروفيسور مساعد في العلوم السياسيّة في كليّة Boston College وباحث زائر من مؤسسة Brookings Institute، " ولكن عما إذا كان ذلك يعني أنّ الناس بدؤا يصبحون أكثر تديّناً، فإنّ هذا سؤال مفتوح ".

وبحسب Laurence ، فإنّ إرتفاع الإهتمام الديني هو إشارة الى أنّ المسلمين يفتّشون عن هويّتهم، وهو الشيء نفسه الذي قامت به مجموعة مهاجرة في الماضي. فعلى سبيل المثال، كان الأميركيون الكاثوليك مرتبطين بشكل وثيق أكثر بكثير مع الكنيسة منذ 100 عام مضت- عندما كانت المشاعر السلبيّة تجاه الوافدين الجدد من الكاثوليك وأنبائهم، منتشرة بشكل كبير في أجزاء عديدة من الولايات المتّحدة- عمّا هم عليه اليوم.

وتظهر عمليّات المسح الى أنّ عدداً من المسلمين في أوروبا، خاصّة الشباب، يحددون إنتمائهم للإسلام أكثر مما يحددونه ببلادهم الأصليّة أو ببلد المولد. فليس مقبولاً الشعور بالإنتماء الكامل الى أي من البلدان وإنّهم ينظرون الى الإسلام ليساعدهم ذلك على تحديد هويّتهم.

والى الآن، ومنذ بداية هجمات 11/ 9 ، ومن ثمّ هجمات مدريد ولندن، أصبح بعض الأوروبيين قلقون من أن هذا التديّن المفرط والمتنامي، والطبيعي على كل حال، سوف يقود الى إعطاء دفع أكبر للإسلام الراديكالي مما يؤدّي في النهاية الى عنف أكبر.

أمّا في أوروبا العلمانيّة أكثر فأكثر، فإنّ العديد من الناس يتساءلون عمّا إذا كان الإسلام منسجم حقاً مع جوهر القيم الغربيّة، كالديمقراطيّة، التسامح والحقوق الفرديّة.

إنّ هذه الهواجس تتفرّع من عوامل عدّة، بما فيها هذا الكم الهائل من التفجيرات، الإغتيلات والتهديدات بالقتل (أبرزها الفتوى ضد الكاتب البريطاني سلمان رشدي)، والمتّصلة بالمتطرّفين الإسلاميين في العقود الثلاثة وصولاً الى هجمات 2001 على الولايات المتّحدة.

وفي خلال الأربع سنوات بعد هجمات 9/11 ، قامت الشرطة بكشف الغطاء عن خلايا القاعدة في عدد من البلدان الأوروبيّة، بما فيها بريطانيا وإسبانيا وألمانيا. وقد كان المسلمون متورّطون أيضاً في إرتفاع الهجمات العنيفة المعادية

للساميّة التي حلت بالقارّة الأوروبيّة خصوصاً فرنسا، بالإضافة الى أنّ المسؤولين كانوا قد إعتقلوا أو نفوا مئات المتطرّفين المسلمين وكان العديد منهم أئمّة مولودين في الخارج نادوا بالعنف أو عبّروا عن تعاطف عميق مع أسامة بن لادن أو إرهابيين آخرين.

وأظهرَت الإستطلاعات أنّ هؤلاء الزعماء الدينيون لا يعظون جمهوراً غير متعاطف بالكامل. ففي إستطلاع لـ Yougov/ Daily Telegraph للمسلمين البريطانيين، جرى في الأسبوع الذي تلا هجمات 7 تمّوز على نظام النقل في لندن، أنّ 24 بالمئة من الذين شملهم المسح تعاطفوا مع المفجّرين، وقال 6 بالمئة أنّ عمل المفجّرين كان " مبرراً بالكامل ". أمّا الأمر الأكثر إزعاجاً فربما يكون أنّ واحداً بالمئة من الذين شملهم الإستطلاع قالوا أنّهم كانوا مستعدّين لإجراء تحوّل ما من خلال وسائل عنف. وفي مسح جرى في العام 1997 لـ 1200 شاب تركي- ألماني، قال ثلثهم أنّهم يعتقدون أنّ الإسلام يجب أن يصل الى السلطة في كل بلد وبأنّ إستخدام العنف ضد غير المؤمنين قد يكون مبرراً إذا ما خدم المصلحة الإسلاميّة الكبرى، وقال 56 بالمئة أنّه يجب على المسلمين رفض الوسائل الغربيّة لصالح الإسلام.

إنّ رقام إستطلاعات كهذه تعتبر مزعجة بالنسبة للأوروبيين الأصليين تحديداً، خاصّة عندما يتزامن ذلم مع أعمال العنف الأخيرة كعمليّة قتل المخرج الهولندي Theo Van Gogh ، الذي كان قد أخرجَ فيلماً إنتقادياً عن معاملة الإسلام للنساء، وقد قتل بواسطة شاب مغربي بعمر 26 سنة والذي تذرّع بالعمل مع 12 مسلم آخر شاركوا في الجريمة. وقد وُجدت جثّة المخرج مع رسالة تهدد بقتل الشخص الذي كتب نص الفيلم والذي صدف أيضاً أن يكون مشرّعاً هولندياً صومالي المولد ومسلماً.

وقد أشعلت جريمة القتل غضباً عارماً ي أرجاء البلاد، والذي كان بدون شك غضباً مبالغاً فيه لأنّه وبالحقيقة جاء بعد سنتين تماماً من قتل ناقد هولندي آخر للإسلام وهو السياسي المستقل Pim Fortuyn، وبسبب ذلك، ردّت الحكومة الهولنديّة على عمليّة الإغتيال بكلام شديد ووعدت بردّ قاس. وبالإعلان عن إجراءات صارمة ضد التطرّف بعد أقل من أسبوع على عمليّة القتل، فإنّ رئيس الحكومة بالوكالة Gerrit Zalm كان قد أعلن الحرب على الإسلام الراديكالي. " سوف نخطو بإتجاه ونضمن بأنّ الحركات الإسلاميّة الراديكاليّة ستختفي من هولندا "، قال رئيس الحكومة. وفي نفس الوقت، أدى الغضب الشعبي الى حدوث أكثر من 20 هجوماً على أماكن إسلاميّة في أنحاء البلاد في الأيام والأسابيع التي تلت عمليّة القتل. وفي بعض اسوأ هذه الحوادث، تمّ تفجير مدرسة إسلاميّة، كما تمّ تخريب مسجدين عن عمد.

أمّا أكثر ما يفاجئ في قضيّة Van Gogh، فهو رد الفعل الكلامي للصف السياسي في البلاد التي تفتخر بتسامحها التقليدي، حيث نادى عدد من المعلّقين والسياسيين المسلمين بتقبّل القيم الليبراليّة الهولنديّة- إمّا طوعاً وإمّا قسراً بواسطة الحكومة. وقد كانت هذه الرؤية مدعومة من قِبَل أكثريّة أساسيّة، حيث أظهرَت إحدى عمليات المسح الأخيرة أنّ 80 بالمئة من الشعب الهولندي يفضّلون إجرراءات أكثر صرامة لفرض عمليّة الدمج.

إنّ نوع الكلام القاسي والإضطراب الإجتماعي الذي إتّسم به رد الفعل على عمليّة Van Gogh لم يكن بادياً فوراً عقب تفجيرات النقل في لندن. وعندما حدثت هجمات 7 تمّوز، التي فجّر فيها 4 إنتحاريين أنفسهم وقتلوا 56 شخصاً وجرحوا المئات، فإنّها سرعان ما أُدينَت من قِبَل الزعماء المسلمين في البلاد الذي وجهوا أعضاءً في مجتمعهم لمساعدة الشرطة في تعقّب المسؤولين عن ذلك العمل. وفي هذه الأثناء، حذر رئيس الوزراء طوني بلير وقادة سياسيون آخرون من حركة إرتداديّة عنيفة معادية للمسلمين، حتّى بعدما عُلِمَ أنّ المعتدين كانوا قد ولدوا ونشأوا في بريطانيا.

وعلى كل حال، فقد إرتفعت حدّة التوترات بين المسلمين وغيرهم بطريقة ما في الأسابيع التي تلت الهجمات، حيث أنّ إجراءات الشرطة الصارمة في بعض الأحياء المسلمة وإعلان الحكومة عن عزمها تمرير قوانين جديدة قاسية مناهضة للإرهاب كان قد تمّ الترحيب بها من جهة، مع قلق وحتّى غضب، عدد من الناس في المجتمع الإسلامي لبريطانيا من جهة أخرى.

لقد كان الزعماء الدينيون منزعجون، خصوصاً من إعلان الحكومة عن عزمها حظر التحريض غير المباشر على الإرهاب، وإحتجّوا بأنّ قانون كهذا قد يكون مبهماً جداً ويؤدّي الى الإساءة (إساءة إستعمال السلطة).

وإنتقد مسلمو بريطانيا عرضاً لتحديد تجنيس المهاجرين من مواطنيهم، ولترحيل غير المواطنين إذا ما أُشتُبِه بأنّهم يقدمون دعماً للإرهابيين. وبالفعل، وفي 11 آب، وبعد أكثر من شهر بقليل على التفجيرات، أعلن الوزير Charles Clark أنّ عشرة مسلمين من غير المواطنين (صُنِّفوا كمهددين للأمن القومي)، سيتم ترحيلهم.

وقد شرعت بلدان أوروبيّة أخرى، بما فيها ألمانيا، فرنسا وإسبانيا، بالقيام بدراسة إجراءات أشد، مناهضة للإرهاب. فعلى سبيل المثال، قدّم وزير الداخليّة الفرنسي نيكولا ساركوزي عرضاً لإجراءات جديدة تشمل مراقبة متزايدة وفترات سجن أشدّ للأشخاص المتّصلين بجرائم تتعلّق بالإرهاب.

الإستيعاب، الإندماج أم العزل؟

إتّخذت الدول الأوروبيّة مقاربات مختلفة جداً حول طريقة معاملة الأقليات المسلمة- تتسلسل من الجهود العدوانيّة لعزلهم وصولاً الى سياسات تحاذي الإهمال المعتدل، الأمر الذي غالباً ما أدّى الى تهميش هذا المجتمع.

وتأتي على رأس قائمة الدول الأكثر نشاطاً بهذا الخصوص، فرنسا، التي تواصل سياسة عزل ناشطة من خلال مؤسساتها التعليميّة ومؤسسات أخرى.

والهدف في جوهره، هو خلق فرنسيين من المهاجرين وذريتهم الموجودين في البلاد، وأغلبهم من شمال أفريقيا. إنّ هذه السياسة لها جذور في الثورة الفرنسيّة (في القرن الثامن عشر) التي كانت مدفوعة بالإيمان بأن مجموعة من القيم العالميّة. (" الحريّة، المساواة، الإخوة ") يمكن أن تنطبق على كل فرد. إنّ هذه المبادئ الى جانب الثقافة التقليديّة لفرنسا، تجعل عمليّة الإستيعاب أمراً لا يمكن مقاومته من قِبَل الوافدين الجدد، وهو ما يعتقده عدد من الفرنسيين الأصليين.

وكانت المملكة المتّحدة بدورها قد تبنّت نموذجاً ثقافياً أكثر تعدديّة والذي لا يهدف الى تحويل المهاجرين الى بريطانيين وإنّما الى جعلهم يتقبّلون جوهر الأساس البريطانيّة ولتعلّم اللغة البريطانيّة. ويقول بعض الباحثين أنّ هذه المقاربة كانت جيّدة، " لقد كان لديهم جدال (أي المسلمين) كما كان لدينا حول التعدديّة الثقافيّة في مقابل الإستيعاب "، يقول Soper، " إلاّ إنّي أعتقد أنّهم عثروا على توازن جيّد، لأنّهم يقومون بعمل جيّد أكثر بكثير من بلدان أخرى في أوروبا، حيث أنّ المسلمين في بريطانيا يتقدّمون في الأعمال وفي السياسة أكثر مما يفعلون في أي مكان آخر ".

كما أنّ معظم الدول الأوروبيّة، بما فيها ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا، كانت قد تبنّت، على القل حتّى وقت قريب، مقاربة أكبر " لسياسة عدم التدخّل "، وهي السياسة التي تعاملت مع الأقليات المسلمة كظاهرة مؤقّتة ستنقضي في النهاية، وحتّى حدوث ذلك، فإنّ÷ من الأسلم تجاهلها.

فعلى سبيل المثال، كانت ألمانيا حتّى عام 2000، قد أسست قوانين التجنيس على قاعدة " jus Sanguinis " أي الدم بدلاً من " jus Solis " أي المكان كما هو الحال في الولايات المتّحدة. وقد جعلت هذه القوانين الأمور صعبة على الأتراك أو على المهاجرين الآخرين الذين لم يكونوا، عرقياً، من الإلمان، كما لم يكن أولادهم وشبابهم مولودين في ألمانيا، للحصول على الجنسيّة الألمانيّة.

" قال سياسيون بأنّ ألمانيا لم تكن بلد هجرة، وبذلك فليس لديها قضايا هجرة "، قال Andrea Witt ، وهو موظّف في برنامج الهجرة والإندماج (Immigration and Integration Program) في مكتب German Marshall Fund في برلين. " ليس مهماً كم من الوقت لبثوا هنا، إنّهم لا يزالون عمالاً ضيوف، و "الضيف" يكون مؤقتاً ".

على كل، قامت ألمانيا في العام 2000، بإصلاح قوانين التجنيس لديها، ليصبح المولودين فيها، بصرف النظر عن العرق، مؤهّلين لأخذ الجنسيّة، وقامت بتسهيل الشروط الأساسيّة للجنسيّة للآخرين المقيمين بألمانيا منذ وقت طويل. ولكن بالرغم من هذا القانون الجديد، فإنّ الإلمان يشتكون الى الآن من وجود الأقليّة الدائمة غير الإلمانيّة.

وعلى أثر هجمات 9/11 ، بدأت جميع الحكومات الأوروبيّة، كما الشعوب، بملاحظة ومراقبة المجتمعات الإسلاميّة في أوساطهم، بشكل أكبر بكثير. إذ في الواقع، كان الخوف من الإرهاب، معززاً بتفجيرات لندن ومدريد الهجمات في هولندا، قد حثّ بعض هذه الدول على مواصلة نموذج أكثر إستيعاباً لعمليّة الإندماج. فعلى سبيل المثال، حظرت الحكومة الدانمركيّة مؤخراً، الزواج المرتّب، الذي لا يزال شائعاً بين المسلمين. وحتّى في بريطانيا المتعددة الثقافات، تمّ إضافة صفوف التربية المدنيّة (حقوق المواطنين وواجباتهم) وقسم الولاء للوطن، أي بريطانيا، الى شروط الجنسيّة مؤخراً.

إنّ التحوّل الأكثر بروزاً وعلنيّة بعد 9/11 ، كان حظر غطاء الرأس والحجاب في المدارس الفرنسيّة في السنة الماضية. وعلى الرغم أنّ القانون الجديد ينطبق على جميع مظاهر التديّن الصريحة، بما فيها وضع الصليب المسيحي والقلنسوة اليهوديّة (اليرملك)، فمن المفترض أنّه موجَّه أولاً، والى حد كبير، الى الفتيات المسلمات.

وعلى الرغم من المقاومة المتفرّقة لهذا الخطر، فقد ثَبُتَ عدم صحّة التوقعات بحصول تظاهرة جماهيريّة أو عصيان مدني.

ويرى بعض المراقبين كلورانس من مؤسسة Brookings هذا التطوّر، إشارة الى أنّ المسلمين يكيفون أنفسهم مع القيم الأوروبيّة. إلاّ أنّ آخرين يرون بشكل مختلف هذا النقص الكبير بالمقاومة. فبحسب رد لـ Abdulaziz Sachedina، وهو بروفيسور دراسات إسلاميّة في جامعة University of Virginia، فإنّ 9/11 قامت بتهميش المجتمعات المسلمة الأوروبيّة. إذ، ومنذ حدوث الهجمات الإرهابيّة، يقول Sachedina، كان المسلمون خائفين من النضال أو من الثبات على حقوقهم، لأنّهم " يعتقدون بأنّه سيتم الإستفراد بهم".

وبهدوء وصمت، إستخدمت بعض البلدان هجمات 9/11 ، وحاولت بناء جسور مع أقلياتها المسلمة. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الإسبانيّة مؤخراً بتأسيس مؤسسة تهدف الى المساعدة على دمج مسلمي البلاد في المجتمع الواسع ككل، وقد تمّ تبنّي خطوات مشابهة في دول أخرى كبريطانيا وإيطاليا.

وتكمل هذه المنظّمات شبكة من آلآف المجموعات المتموّلة ذاتياً، والتي تأسست في العقود القليلة الماضية، والتي تهدف الى تأمين المسلمين بكل شيء، إبتداءً من الخدمات الإجتماعيّة وصولاً الى القيادة السياسيّة. وترتبط بعض هذه المجموعات بحكومات خارجيّة كتركيا أو المغرب التي تخدم تلك المجتمعات المسلمة من هذه البلدان بالخصوص.

كما أنّ البعض مرتبط ويتلقّى الدعم من متبرّعين موسَرين، كما هو الحال مع حركات دينيّة أو سياسيّة في العالم العالم الإسلامي. فعلى سبيل المثال، فإنّ في فرنسا منظّمة تدعى منظّمة الإتحاد الإسلامي لفرنسا (Union of Islamic Organization of France) " UOIF "، وهي مظلّة تغطّي مجموعة كبيرة على مساحة الوطن وتملك روابط وثيقة مع الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلاميّة منتشرة تملك تاريخاً بالعنف- على الرغم أنّها تُعتبر الآن حركة مسالمة الى حد كبير.

إلاّ أنّ هذه المجموعات، سواء أكانت برعاية حكومات أوروبيّة أو كيانات خارجيّة، تعاني غالباً من مشاكل ثقة ومصداقيّة. " لا يمكنك فرض قادة على المجتمع "، يقول Sachedina، " إنّ الكثير من هذه المجموعات تُعتبر فاسدة، إمّا لأنّها مفروضة من قِبَل بلدان أخرى، وإمّا لأنّها مرتبطة مع الحكومة المضيفة ".

إنّ الزعامة الحقيقيّة داخل المجتمع (الإسلامي) غالباً ما ترسو على إمام في مسجد محلي، والذي هو أيضاً هدف آخر أخير لإهتمام الحكومة. إذ تمّ إتّهام بعض الأئمّة في عدد من البلدان الأوروبيّة، بالتحريض على العنف، وفي بعض الحالات تمّ إعتقالهم ونفيهم. وإنّ الحل، كما يقول عدد من المسلمين وغير المسلمين، يكمن بإيجاد بنية تحتيّة تعليميّة (ثقافيّة) لتدريب الأئمّة في أوروبا.

إنّ بنية كهذه موجودة الآن في أوروبا، وإن تكن بشكل بطيء.

وقد تمّ تأسيس مدارس مموَّلة ذاتياً لتدريب رجال دين مسلمين في مناطق مثل Burgundy، Wales، Paris، و Rotterdam. وفي هذه الأثناء، بدأت الحكومات الأوروبيّة تظهر إهتماماً في تنظيم رُخَص رجال الدين. وقامت بريطانيا، إسبانيا وهولندا بالتلاعب للتأسيس لنوع ما من الشروط الدنيا للأئمّة. كما أنّ هولندا كانت تقوم بتمويل برامج إرشاد لتعليم أئمّتها " القيم الهولنديّة ".

وحالياً، فإنّ معظم البلدان ليس لديها سوى معايير قليلة، هذا إذا كان لديها، تحكم من يمكنه الوعظ في المسجد، وهو الوضع الذي أنتجَ مستويات كفاءة متفاوتة للغاية. " ففي إيطاليا يمكن حتّى لجزار أن يدعو نفسه إماماً "، كما يقول Omar Danilo Speranza، رئيس رابطة المسلمين الإيطاليين.

وغالباً ما يتم إنشاء المساجد لغرض خاص، مع مخازن، مصانع قديمة ومنشآت أخرى غير مصممة في الأصل للعبادة. والى ذلك، فكلّما تنامى عدد المسلمين في أوروبا، زاد عدد المساجد كذلك. وقد قفز عدد المساجد في إنكلترا من 613 مسجداً في العام 1997 الى 1000 في العام 2003، ويوجد في ألمانيا 2400 مسجداً.

ومع قيامها بتدريب الأئمّة، فقد تركت الحكومات الأوروبيّة عمليّة بناء المساجد لمجموعات خاصّة، إلاّ أنّ زعماء سياسيون بدؤا تقديم عرض لدور أكبر للدولة في هذا الخصوص.

ومؤخراً، قام ساركوزي في فرنسا بمناقشة لصالح تمويل الدولة لبناء المساجد. وتُشعل ملاحظات ساركوزي نار الخلاف، لأنّ خطّته تقتضي تعديل قانون عام 1905 الذي رسخ فصلاً صارماً للدين عن الدولة. إنّ فرنسا تملك تقليداً علمانياً مقدساً (Laicite)، يعدّله السياسيون عند تعرّضهم للخطر. ولا يزال دافعو الضرائب في فرنسا يدعمون الآن صيانة الكنائس الكاثوليكيّة التي تعتبر معالم تاريخيّة. وقد إستحسن البعض عرض ساركوزي محتجّين بأنّ ذلك قد يساعد على توثيق روابط المسلمين مع المجتمع الفرنسي.

النجاح المختلط.

إذن فالسؤال المتبقّي هنا هو هل أنّ مسلمي أوروبا يندمجون بشكل ناجح الآن؟ إنّ الجواب يعتمد على من تسأل وأين يعيش. فبحسب مفتي مارسيليا، فإنّ أغلبيّة المسلمين الفرنسيين " يذوبون في المجتمع السائد ". كما أنّ هناك مسح أخير يشير الى نفس النتيجة في بريطانيا، وفي إستطلاع أجرته صحيفة Eastern Eye، الصحيفة الآسيويّة الأكبر في بريطانيا، فإنّ 87 بالمئة من مسلمي البلاد قالوا أنّ ولاءهم هو للمملكة المتّحدة.

ومن جهة أخرى، فإنّ أشخاصاً كالكاتبة اليهوديّة المصريّة المولد Bat Ye'or والتي تعيش حالياً في سويسرا، تحتج بأنّ هذا التنامي لمسلمي اوروبا لن يتم إستيعابه في النهاية أو حتّى دمجه، وبدلاً من ذلك، فهي تبرهن بأنّ موجة المد الديمغرافي المسلم ستتحد مع "الإسترضاء والتكيّف والتنازل الثقافي الأوروبي " لخلق دولة جديدة تماماً لا تشبه، بأي ناحية هامّة، أوروبا اليوم.

أمّا الأكثر تفاؤلاً، إلاّ أنّها لا تزال متشائمة، فهي Shireen Hunter، وهي مديرة البرنامج الإسلامي في مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة في واشنطن (Islam Program at Center for Strategic and International Studies in Washington D.C.).

وتقول Alunter، وهي مسلمة، بأنّ " أكثريّة المسلمين لم يندمجوا "، وبأنّ هذه مشكلة مؤلمة تسببت بها عوامل متّحدة تتضمّن تراخي الحكومة، الإجحاف، الفوارق الثقافيّة والتشريعيّة والرغبة الذاتيّة بالإنعزال بين المسلمين أنفسهم. وبكلمات أخرى، يتقاسم الجميع اللوم.

وتقول Hunter أنّ جهود الحكومة للتواصل مع المسلمين والمساعدة في تطوّر إقتصادهم، كانت، وحتّى هذه اللحظة، جهوداً تجميليّة الى حد كبير. وتقول بأنّ هناك مسائل أخرى يتم العمل عليها أيضاً. فعلى سبيل المثال، تتّهم Hunter الحكومات بمحاولة عزل المسلمين في مناطق غيتو بمساعدة ناشطة من بعض المسلمين أنفسهم الذين يريدون الإنعزال الذاتي.

وقد يظهر هنا أنّ العزل هو أمر طبيعي كما هو معضلة. إذ أنّ المناطق المسلمة المغلقة تظهر كنقاط على مساحة كبيرة من أوروبا الغربيّة. وبعض هذه المناطق متذبذبة مع تناميها عرقياً، إلاّ أنّ العديد منها تُعتبر أرضاً خصبة للإنعزال الإجتماعي، أو ما هو أسوأ، أي أرضاً خصبة لمستويات عالية من البطالة، الجريمة، الفقر الشديد وفقدان الأمل. إنّ بعض هذه المناطق هي مناطق محظورة ("No Go") على الأوروبيين البيض وحتّى على الشرطة الذين يخافون عدوانيّة هذا المجتمع المحلي.

إنّ عدداً من هذه المناطق المغلقة ملائمة لعزل المسلمين عن أكثريّة الشعب، مما يخلق شعوراً بالغربة عند كلا الجانبين. وهذه المشكلة أكثر ما تكون في فرنسا، حيث يعيش عدد من المسلمين في مجمّعات حكوميّة ضخمة تُذكّر بأسوأ مشاريع السكن الأميركيّة العامّة في الستينات.

وبالإضافة الى العزل الجسدي، فإنّ الفروقات الثقافيّة العميقة يمكن أن تخلق عوائق حقيقيّة للتفاهم المشترك بين مجتمعَي الأكثريّة والأقليّة. وبعض هذه الفوارق واضح كالثياب غير المحتشمة التي ترتديها بعض النساء الأوروبيات مما يزعج ويغيظ بعض المسلمين المتديّنين، وبطريقة ما فإنّ ثوب المرأة المسلمة والمتديّنة وما يرمز إليه قد يجعل نظيرتها الغربيّة تشعر بالإنزعاج، مع أمثلة أخرى لا تظهر بسهولة حيث تقول Hunter على سبيل المثال أنّ أغلب المسلمين لا يشربون الكحول، وهذا الأمر ليس عادياً وتافهاً لأنّ ثقافة الشرب في أوروبا واسعة جداً.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات الحقيقيّة، فإنّ بعض الخبراء متفائلين بالنسبة لإمكانيات الإندماج، إنّهم يشيرون الى نتائج الإستطلاعات، النادرة بإعتراف الجميع، للمسلمين الأوروبيين. فمثلاً، وفي إستطلاع واحد عام 2001 للعرق التركي في برلين، والذي أجراه الإتحاد الديمقراطي المسيحي (Christian Democratic Union)، وهو أحد أكبر حزبين سياسيّين في ألمانيا، قال 80 بالمئة من المُستطلعَة آراءهم بأنّ المجتمع الألماني كان عادلاً وقدّم فرصاً متساوية. وفي الواقع، يمكن مقارنة هذا الأمر بالولايات المتّحدة حيث أظهر الإستطلاع الأخير الذي أجراه مركز جامعة جورج تاون للتفاهم المسيحي الإسلامي- (George Town University's Center for Muslim Christian Understanding)، بأنّ فقط أكثر من النصف بقليل من مجموع المسلمين يشعرون بالتفاؤل حول مستقبلهم هنا.

ويعلّق المتفائلون آمالاً خاصّة على 50 بالمئة من المسلمين المولودين في أوروبا، وعلى سبيل المثال، ففي فرنسا وألمانيا هناك إشارات الى أنّ الجيل المسلم الثالث- والرابع- بدؤا ينجحون في الأعمال، الأكاديميات، وأماكن أخرى. ويشير آخرون الى أنّ المناطق الإسلاميّة في مدن أوروبيّة عدّة، كمدريد، روتردام وبروكسيل ليست مناطق بائسة، وإنّما هي مجتمعات مزدهرة بعدد متكاثر من الأعمال الصغيرة، وهي بعيدة عن كونها مناطق محظورة (" No Go ")، فإنّ هذه الأحياء تجذب عدداً من الزائرين الأوروبيين ممّن يفتّشون عن نكهة الثقافة الشرق أوسطيّة.

أمّا البعض مثل لورانس في مؤسسة Brookings Institute، فإنّه يؤكّد بأنّ الحوافز الحكوميّة الأخيرة تقوم بدور المساعد على خلق هذا التفاؤل. " إنّي أعتقد أنّ المسؤولين قد أدركوا أخيراً أنّه إذا لم تدعم الحكومة المؤسسات والمساجد والمجموعات المجتمعيّة، فسيكون هناك فجوة، وستُملأ الفجوة بنماذج تافهة وكريهة "، يقول لورانس وهو يعني بكلامه المتطرفين الإسلاميين.

وحتّى في الأحياء المحظورة (" No Go ")، هناك جهد حقيقي ومتزايد من قِبَل المسؤولين لصنع فارق ما. وربما تأتي إحدى أهم هذه المساعي من فرنسا، حيث أعلنت الحكومة، في أيلول 2003، عن برنامج بقيمة 10 مليار دولار بهدف معالجة الأمراض الإجتماعيّة في مناطق " الغيتو " المسلمة.

ومن المبالغة القول أنّ هذه الأحياء قد ضاعت في خضم اليأس والقنوط، إنّهم (المسلمين) يناورون لشعورهم بأنّ الآخرين يتنافسون لنيل إهتمامهم، بما فيهم المرشدين المتشددين والملتحين وكذلك الحكومة المهتمّة والناشطة أكثر فأكثر.

التفاعلات من اليمين الى اليسار

مهما يكن الواقع، فإنّ هناك رؤية يتمسّك بها الأوروبيون على نطاق واسع، وهي أنّ المسلمين لا يندمجون بالجو السائد. وقد أفضت هذه الملاحظة في العديد من البلدان الى أن يستفيد منها أفرقاء متطرفين، والذين هم غالباً من الأحزاب اليمينيّة. وعلى سبيل المثال، فإنّ فرنسا، النمسا، إيطاليا، الدانمرك، بريطانيا وهولندا، شهدت جميعها تقدّم وإقتراب هذه الحركات المتطرّفة شيئاً فشيئاً من العمليّة السياسيّة، وفي بعض الحالات دخولها فيها.

إنّ عدداً من المرشّحين والأحزاب الذين إتّخذوا إجراءات صارمة ضد المهاجرين والهجرة، والتي كانت دعامة إنجازاتهم السياسيّة، قاموا بإنجاز مذهل في الإنتخابات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، وفي العام 1999، فإنّ حزب الحريّة (Freedom Movement) لـ Jorg Haider، والذي كان يُعتبر، وعلى نطاق واسع، أنّه مناهض للهجرة والغرباء، حلّ ثانياً في الإنتخابات الوطنيّة النمساويّة. وقد كان Haider جزءاً من حكومة البلاد الإئتلافيّة. وبشكل مشابه، فإنّ حزبين من الأحزاب ذات التوجّه المعادي للغرباء في إيطاليا- التحالف الشمالي والإنفصالي (Northern League) والتحالف الوطني (Nationalist Alliance) الحزب الفاشستي سابقاً- قاما بإنجاز جيّد في إنتخابات 2001 وبقيا جزءاً مهماً من حكومة الوسط واليمين لرئيس الوزراء الإيطالي Silvio Berlusconi. وفي العام 2002، صدم بطل فرنسا Jean Maric Lepen، المناهض للهجرة، العالم عندما هزم المعارض الرئيسي للرئيس جاك شيراك حينذاك رئيس الوزراء الإشتراكي Lionel Jospin في الدورة الأولى من الإنتخابات الرئاسيّة ليواجه الرئيس في السباق الإنتخابي النهائي.

وعلى الرغم أنّ Le Peu هُزِمَ تماماً في الدورة الثانية من التصويت، فقد كان ينظر العديد من الناس الى ترشّحه كإشارة الى أنّ أفكاره لن تكون بعد الآن محط رعاية عدد كبير من السياسيين.

وقد إستخدم بعض القادة السياسيين المعهودين كلاماً سياسياً ساخناً بالحديث عن المسلمين- في محاولة مريبة، كما يتّهمهم نقادهم، لإجتذاب حالة القلق الشديد من الوافدين الجدد لأجل سرقة الأصوات من الحركات المتطرّفة النامية. فعلى سبيل المثال، فقد حدد رئيس الوزراء Berlusconi عناوين رئيسيّة حول العالم عندما أعلن بصراحة أنّ الحضارة الإسلاميّة هي أقل شأناً من الحضارة العربيّة. وبعد ذلك، أدان وزير الداخليّة البلجيكي Patrick Dawael مؤخراً الثقافات " حيث النساء في موقع التخلّف والدونيّة لأنّ عليهنّ أن يغطين أجسادهن "- وهي ملاحظة تعود مباشرة للممارسة الإسلاميّة.

وربما كان أكثر المستفيدون البارزين من القلق الذي يدور حول المهاجرين، وبشكل خاص المهاجرين المسلمين، وهو Pim Fortuyn، وهو عالم إجتماع من روتردام، المدينة الهولنديّة، والتي يتشكّل عدد سكانها من 40 بالمئة من الأجانب، معظمهم من المسلمين. وعلى خلاف Le Pen و Haider وآخرين، قام Fortuyn بمهاجمة الوجود المسلم المتنامي في بلاده من اليسار (حزب اليسار) بدلاً من اليمين.

وقد إحتجّ Fortuyn، الذي كان شاذاً ومتحرراً إجتماعياً، بأنّه يجب وقف الهجرة لأنّ هناك أموراً كثيرة في الإسلام تُعتبر متخلّفة أو متعارضة مع القيم الغربيّة كالتسامح، وأنّ القيم الجوهريّة لهولندا يمكن أن تتبدّل بشكل راديكالي، إذا ما سُمِحَ للمسلمين بالإستمرار بالنمو بدون أن يتم ضبط ذلك، قال Fortuyn محذراً.

وقد ضربت تحذيرات Fortuyn الفظّة على وتر عدد من المصوّتين الهولنديين. إذ، وفي آذار 2002، فاز الحزب الحزب الذي يرأسه ويُدعى Livable Rotterdam في الإنتخابات البلديّة للمدينة، وبعد أقل من شهرين، وفي عشيّة الإنتخابات الوطنيّة التي أظهرت حزبه ودُعيَت قائمته بقائمة Pim Fortuyn List ومن ثمّ فوزه بالمرتبة الثانية وحتّى بالمرتبة الأولى، تمّ إغتيال Fortuyn. وبالرغم من، أو ربما بسبب هذه التراجيديا، فقد حلّت قائمة Fortuyn في المرتبة الثانية مع الدعوة للإنضمام الى حكومة إئتلاف الوسط واليمين التي تشكّلت في الأسابيع التي تلت عمليّة التصويت، إلاّ أنّ الحزب المشاكس والعنيد كان أداؤه سيئاً في إنتخابات السنة التالية. ومنذ ذللك الحين، أصبح دوره باهتاً في المشهد الوطني.

وبصرف النظر عن الوقت الذي تظل فيه هذه الأحزاب بالجو السائد، فإنّ الحقيقة هي أنّها رفعت وأبرزت ما يدور في ذهن العديد من الناس حول الدولة، وتوعية الجدال الذي يدور حول الهجرة في أوروبا. وفي الواقع، فقد إحتجّ الباحثون في

كلا جانبي الأطلسي بأنّ النخب الأوروبيّة تشبّثت حتّى الآن، وبشكل كامل، بقضايا العرق والهويّة الواسعة التاي تحيط بالمسلمين وبمجموعات أخرى، بسبب خوف هذه النخب من أن يُنظر إليها بأنّها ليست على صواب.

وقد إحتجّ المفكّرون السياسيون الأميركيون المعروفون جداً مثل Francis Fukuyama و Samuel Huntigton والى حد ما Bat Ye'or المشهورة بأنّه لا يجب على النخب الأوروبيّة أن تخجل من الدفاع عن التقاليد الثقافيّة كالإنسانيّة والمسيحيّة في وجه الوجود المتنامي للإسلام. " هناك ثقافة أوروبيّة "، قال Fukuyama في مقابلة أخيرة له، " وهذه التقاليد تُقر ثقافة تسامح أوسع، ولا يمكن إعتبار هذا الأمر غير عقلاني بالنسبة للأوروبيين إذا ما قالوا عليكم أن تقبلوا هذا الأمر، على الأوروبيين أن ينهوا هذا التصويب السياسي ويأخذوا ما يجري بجديّة ".

المسألة التركيّة

كانت تركيا الحديثة دوماً شيئاً شاذاً. فهي دولة بأكثريّة مسلمة ساحقة، ذهبت ضد المزاج والفطرة الإسلاميّة، وإعتنقت شكلاً صارماً من الدولة العلمانيّة. وتركيا بلد لديه روابط جغرافيّة، سياسيّة وثقافيّة مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما تُعتبر، والى حد كبير، جزءاً من أوروبا إذ هناك مقدار وافر من حدودها تقع على حافة حدودها حيث يعيش 15 مليوناً من مواطنيها أو ما يُقدَّر بـ 1/5 من عدد السكان.

وفي العقود الثلاثة الماضية، سعت تركيا لإستخدام إرتباطها الحدودي مع اوروبا لتدفع بإتجاه الدخول في الإتحاد الأوروبي، وهو نفس السر الذي حمله كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، الذي سعى في العشرينات والثلاثينات الى بناء دولة جديدة من بقايا الإمبراطوريّة العثمانيّة وذلك عن طريق تحويل توجّه البلاد نحو الغرب.

وقد تحقق الكثير من رؤية أتاتورك. إذ أنّ تركيا اليوم بلد ديمقراطي، وهي عضو موضع تقدير وإحترام في الحلف العسكري الأقدم للغرب أي منظّمة حلف شمال الأطلسي NATO (North Atlantic Treaty Organization)، كما لديها إقتصاد متطوّر ولو بشكل متواضع مع دخل سنوي لكل فرد يقدّر بأكثر من 7000 دولار أميركي، وهو ما يضعها في مكان ما بين الأعضاء الأحدث (والأفقر) للإتحاد الأوروبي كهنغاريا، بولندا والدول العربيّة كالأردن ومصر.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، بدأ معظم السياسيين في تركيا وكذلك الشعب بالإعتقاد بأنّ المكاسب الإقتصاديّة والجيو سياسيّة كما الموقع الجغرافي لتركيا، كل هذا يؤهّلها لأن تكون عضواً في الإتحاد الأوروبي. وقامت تركيا في العام 1963 بالخطة الأولى نحو ذلك الهدف عندما أصبحت عضواً مساعداً في الإتحاد الأوروبي (سُميَ بعد ذلك بالمجتمع الإقتصادي الأوروبي " European Economic Community ")، وهو الوضع المفتوح للبلدان التي هي جزء من حلف NATO وغير الجاهزة لعضويّة إتحاد كاملة. ومنذ ذلك الحين، كانت الجهود التركيّة لتأمين عضويّة كاملة تتحرّك بخطوات بطيئة. وقد صرّح الإتحاد الأوروبي، الذي إستوعب 12 عضواً جديداً من الدول في العقد الماضي، بمفاوضات رسميّة مع تركيا، فقط في نهاية العام 2004، وقد بدأت هذه المحادثات في 4 تشرين أوّل 2005.

إنّ المفاوضات الصعبة التي مهّدت السبيل (تدريجياً) الى إقرار المحادثات والمحادثات نفسها، دالة على التحديات التي يحتمل أن تعترض كلا الجانبين في المستقبل في محاولة للعثور على طريقة لإنضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي.

وقد أتى قرار 17 كانون أوّل في السنة الماضية بإقرار المفاوضات فقط بعد إتفاق اللحظة الأخيرة تمّ الخروج به بخصوص علاقة تركيا مع قبرص، الدولة- الجزيرة في البحر المتوسّط والتي تحمّلت عقوداً من النزاع بين إثنيتها اليونانيّة والسكان الأتراك.

وتساعد تركيا حالياً على فرض تقسيم مناطقي وإثني للجزيرة بالحفاظ على وجود 30000 جندي في المنطقة التركيّة من قبرص في الشمال. إلاّ أنّ المجتمع الدولي، بإستثناء تركيا، يعترف بقبرص اليونانيّة الجنوبيّة كحكومة شرعيّة للجزيرة، وقد إنضمّ القبارصة اليونان الى الإتحاد الأوروبي في أيار 2004.

إنّ المستقبل الحرج لتركيا بينما تفاوض للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي من دون الإعتراف ديبلوماسياً بأحد أعضائه، حث المفاوضون الأوروبيون على الضغط على رئيس الحكومة التركيّة راسيب طيب أردوغان للتحرّك نحو إقامة علاقات مع القبارصة اليونانيين، وهي خطوة قد لا يكون لها شعبيّة كبيرة في تركيا. وفي إتفاق تسوية، تعهّد أردوغان بتوقيع معاهدة إتحاد جمارك معدّلة مع الإتحاد الأوروبي الذي يشمل قبرص. وفي حين كان هذا التحرّك قبل وقت قصير من الإعتراف الديبلوماسي الكامل، فقد أُعتُبِرَ، وعلى نطاق واسع، خطوة واضحة في ذلك الإتجاه.

كما أنّ المحادثات كانت قد توقفت بسبب صعوبات بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، إذ أعلنت النمسا، وقبل أيام فقط من بدء المفاوضات الرسميّة المعنيّة في 3 تشرين اوّل، بأنّها لم تعد تحبّذ عضويّة كاملة لتركيا في الإتحاد الأوروبي، وبأنّها بدلاً من ذلك، تدعم تقديم عرض " الشراكة المميزّة " لتركيا. إنّ التحوّل المفاجئ والكامل في الموقف النمساوي أفسد

موقف المفاوضات المشترك للإتحاد الأوروبي وقذف بالمحادثات المرتقبة في لجّة الفوضى، مما أجبر جميع الأفرقاء على تأجيل بدء المحادثات.

وقد دافع القادة النمساويون عن هذا التحرّك بواسطة وزيرة خارجيّتهم Ursula Plassnik التي إحتجّت بأنّهم " يستمعون " الى شعبهم فحسب الذي عبّر جزء كبير منه عن مخاوفه حول قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي.

إلاّ أنّ ضغط اللحظة الأخيرة من دول أعضاء آخرين في الإتحاد، خاصّة بريطانيا، دفع الحكومة النمساويّة الى العودة لدعمها الأصلي للمحادثات التي كانت مركّزة على الشراكة الكاملة. وبالنتيجة، فقد إبتدأت المفاوضات بـ 4 تشرين أوّل، بتأخير يوم واحد فقط.

وفي حين يبرز الصراع بين تركيا وقبرص حول الوضع النهائي لجزيرة قبرص، فليس هناك من ضمانة على أنّ المحادثات الرسميّة ستفضي الى نتيجة ناجحة.

إذ قد تقع العمليّة فريسة النزاعات (التافهة) الداخليّة بين الدول الأعضاء في EU كما حصل في الخلاف النمساوي الأخير، أو أنّها قد تصبح رهينة بلد واحد أو فئة ما داخل الإتحاد في محاولة لإستخدام العملية لدفع مسألة ما الى الأمام لا علاقة لها بالأجندة.

" إنّي، نوعاً ما، أنزع الى الشك بما يتعلّق بالمفاوضات، لأنّ الأوروبيين مجموعة معقدّة مع كثير من الخلافات "، كما يقول Suat Kiniklioglu مدير مركز أنقرة للدراسات السياسية التركيّة (Ankara Center for Turkish Policy Studies) وهو زميل زائر في German Marshall Fund في واشنطن، " هناك ايضاً تركيا التي قد تكون غير صبورة ومحبطة وتنسحب ".

كما يؤكّد Kiniklioglu وخبراء آخرين بأنّه حتّى ولو جرت المفاوضات بشكل جيّد، فمن الممكن أن لا تنضم تركيا الى EU قبل عشر سنوات على الأقل، وربما أكثر. إذ يوافق جميع الأفرقاء على انّ هناك حاجة الى عشر سنوات أو أكثر، هو الوقت اللازم للأتراك للقيام بتطوّر إقتصادي وسياسي حتّى تكون اقرب الى المستويات الأوروبيّة. كما أنّ هذا الأمر قد يسمح أيضاً للإتحاد الأوروبي بوقت إضافي لإستيعاب، وبشكل صحيح، 10 اعضاء جدد إنضمّوا في وقت سابق من هذه السنة، كما يسمح له بإستيعاب البلدين اللذان تقدّما بطلب الإنضمام، رومانيا وبلغاريا، والمرجّح قبولهما كأعضاء في الإتحاد خلال السنة المقبلة أو خلال سنتين.

كما أنّ هناك الذين يحبّذون العضويّة التركيّة وهم متفائلون جزئياً لأنّ قادة أوروبا ذوي الوزن السياسي- بما فيهم طوني بلير في بريطانيا، ورئيس الإتحاد الأوروبي Jose Manuel Barroso وجاك شيراك في فرنسا- سجّلوا، جميعاً، موقفهم بدعم هذه الفكرة.

إنّ الأوروبيين والأتراك الراغبين بإنضمام تركيا الى الإتحاد، غالباً ما يقولون بأنّ هذا الإنضمام قد يخلق متراساً رمزياً وفعلياً ضد القوى المظلمة في الإسلام والتي تغذّي الإعتداءات الإرهابيّة في الغرب. وبتحديد أكبر لهذه النقطة: لإرساء واحدة من أكثر الدول الإسلاميّة أهميّة في اوروبا بصفتها دولة ديمقراطيّة، غنيّة ومتسامحة، والتي تقع على حدود دول أخرى كالعراق، سوريا وإيران، وذلك لإرسال رسالة قويّة ومليئة بالأمل لباقي العالم الإسلامي.

إنّ تركيا بجيشها الضخم والمدرّب جيداً، بإمكانها أن تزيد من نفوذ أوروبا العسكري، كما يقول الراغبون بإنضمام تركيا في EU. ويُعتبر هذا الأمر هاماً وجديراً بالأخذ بعين الإعتبار. كما يحتجّون بأنّ البلدان الأوروبيّة لم تكن مستعدّة للإنفاق أكثر على قواتها المسلّحة لأجل توحيدها في تكافؤ شبيه بالولايات المتّحدة.

إلاّ أنّ معظم الرأي العام الأوروبي لا يزال الى الآن متأرجحاً بسبب هذه الجدالات. وقد وجد إستطلاع أخير لـ European Commision بأنّ 70 بالمئة من المصوّتين الأوروبيين عارضوا عضويّة تركيا في الإتحاد الأوروبي. وفي إستطلاع آخر متزامن لـ EC جرى في النمسا، كانت نسبة المعارضة لتركيا 80 بالمئة.

إنّ هذه المعارضة الشعبيّة في بلد أو أكثر قد تؤدّي الى تقويض فرص تركيا، وقد سبق لفرنسا والنمسا أن أعلنتا أنّهما سيلتزمان بإستفتاء عام وطني حول عمّا إذا كان يجب الطلب رسمياً من تركيا أن تنضم الى الإتحاد الأوروبي، كما يمكن أن تضع بلداناً أخرى هذه المسالة للتصويت على أراضيها وأبرزها ألمانيا.

إنّ الرفض، ولو لجزء واحد من الدول الـ 25 للمنظّمة، يمكن أن يقضي على محاولة تركيا الدخول في الإتحاد. كما أنّ النخب السياسيّة الأوروبيّة لا تتقدّم بخطوات ثابتة في مسألة دعم المفاوضات. إذ أنّ أقليّة بارزة ومعبّرة في القيادة الأوروبيّة تعارض مسألة قبول ضم تركيا، بما فيها المستشارة الجديدة الإلمانيّة أنجيلا ميركل، وزير التسويق الداخلي للإتحاد الأوروبي Frits Bolkestein، وجيسكار ديستان، الرئيس الفرنسي الأسبق والرئيس الأخير للمؤتمر الدستوري.

وفي العام 2004، طرح Bolkestein عناوين رئيسيّة عبر القارة الوروبيّة، عندما حذر من أنّه إذا ما وافق الإتحاد الأوروبي على عضويّة تركيا، فإنّه قد يخاطر بالتحوّل الى " الأسلحة " وقد " ينفجر من الداخل ".

كما أنّ هناك سياسيين بارزين آخرين كانوا قد تحفّظوا بشدّة، ضمناً أو علناً، على عضويّة تركيا، بما فيهم مفوّض الإتحاد الأوروبي السابق والمعارض الإيطالي الحالي الزعيم Romano Prodi، ساركوزي في فرنسا ووزير الزراعة السابق في EU Franz Fischler، بالإضافة الى البابا Benedict XVI ، الذي دعا، عندما كان لا يزال الكاردينال Joseph Ratzinger ، مفاوضات الإتحاد الأوروبي " بالخط الهائل ". وعلى الرغم أنّ Ratzinger لم يتحدّث علناً حول هذه المسألة منذ أن أصبح بابا الفاتيكان، وبرغم أنّ الكنيسة لم تتّخذ أي موقف رسمي بذلك، فإنّه ليس هناك ما يؤشّر على أنّ رؤية Benedict قد تغيّرت.

إنّ التفاوت الموجود بين إقتصاد تركيا البائس نسبياً وبين أوروبا الغنيّة هو هاجس عند الكثيرين، ذلك بأنّ الإتحاد الأوروبي قد يكون مجبراً على إنفاق مبالغ هائلة فقط لكي تصبح تركيا متكافئة إقتصادياً وإجتماعياً مع أوروبا. وقد حذر الوزير Fischler مؤخّراً من أنّ عضويّة قد تكلّف الإتحاد الأوروبي 14 مليار دولار في شكل مساعدات زراعيّة وحدها.

ويقلق آخرون من أنّ توسّع الإتحاد الأوروبي أكثر، خصوصاً عقب نموّه الأخير، قد يخفف من تماسك وتلاحم المنظّمة. وهذا الخوف هو جاد، خاصّة بين الدول الأوروبيّة الأكبر كفرنسا وألمانيا اللتان كانتا مؤخراً قادرتين على التحكّم بالأجندة السياسيّة للإتحاد. وإذا ما حصلت تركيا على إعتراف الإتحاد الأوروبي بها، فإنّها ستكون خلال حوالي عقد من الزمن قادرة على الأرجح أن تحل محل ألمانيا، لتصبح البلد الأكثر كثافة بالسكان داخل الإتحاد الأوروبي ولختزن بذلك كتلتها الأكبر من الأصوات (حوالي 15 بالمئة).

وأخيراً، يتوجّس البعض من أنّ إدخال بلد مسلم كبير رسمياً في أوروبا سيعرّض للخطر الصفة والتراث المسيحي للقارة الأوروبيّة. كما أنّ القرار الأخير بعد العودة الى الله أو للمسيحيّة ووضعهما خارج دستور الإتحاد الأوروبي، يُظهر بأنّ لدى أوروبا نزعة علمانيّة قويّة. إلاّ أنّ الإتحاد الأوروبي الذي تأسس بواسطة الديمقراطيين المسيحيين (Christian Democrats) مثل Konrad Adenauer، Robert Schuman، و Jean Monnet وآخرين من ورثتهم، لا يزالون يرون الإتحاد " كنادٍ مسيحي " (Christian Club). وقد يكون من الصعب جداً المحافظة على هذه الصورة، إذا ما كان العضو الأكبر للنادي دولة إسلاميّة.

هل الإتحاد الأوروبي هو نادٍ مسيحي؟

إن النقاش الدائر في الإتحاد الأوروبي حول ما إذا كان الإعتراف بتركيا المسلمة كعضو دائم، رفع نقاشاً موازياً آخراً يتعلّق بالهويّة الأساسيّة للإتحاد الأوروبي. فهل أنّ المؤسسة البالغة من العمر 54 عاماً هي عبارة عن " نادٍ مسيحي " ؟

إنّ هذا التعبير مرغوب به من قِبَل رؤساء الحكومات التركيّة لإحراج الإتحاد الأوروبي لعدم إنفتاحهم على جارتهم الغربيّة، كما أنّه تعبير مُستخدم من الأوروبيين التقليديين السّاعين لإعطاء دور أكثر بروزاً للتراث المسيحي للقارة الأوروبيّة. لكن هل أنّ هذا اللقب هو مناسب؟

بالنسبة للعديد من صناع السياسة الأوروبيين، تُعتبر هذه الفكرة سخيفة. إذ أنّ المستويات الأوروبيّة لناحية المعتقد والممارسة الدينيّة تُعتبر متدنّية وهي في إنحدار. إذ كيف يمكن لقارّة تتسم بالكنائس الفارغة أن تُعتبر مسيحيّة؟

وبالنسبة لهؤلاء المسؤولين، فإنّ الإتحاد الأوروبي هو أداة للتعديل في عالم متحوّل. ونظرياً، فإنّ الإتحاد الأوروبي مفتوح لأيّة دولة ترغب بالإنضمام- مسيحيّة كانت أم لا.

إلاّ أنّ جميع الأوروبيين لا يرون أنّ الإتحاد مفتوح لكل الوافدين. وقد أظهرَت " المسألة التركيّة " الإنفعالات القويّة الموجودة بين الأوروبيين، الذين يفتخرون، بشكل طبيعي، بإلتزام القارّة بالعلمانيّة والتسامح الديني، ولكن أيضاً الذين يجدون أنفسهم الآن- وبشكل مثير للحرج- يرسمون خطاً وهمياً حول أوروبا لنبذ تركيا. فغالباً ما يشعر الأتراك بأنّهم غرباء بالنسبة إليهم.

ويحاول بعض الأوروبيين تعديل وتخفيف هذا الشعور عن طريق الإحتجاج بأنّ تركيا كبيرة جداً أو فقيرة أو غير ديمقراطيّة لتكون عضواً في الإتحاد الأوروبي. ويعترف آخرون بأنّ الإنقسام بين الإتحاد الأوروبي وتركيا هو بالحقيقة ناتج عن فجوة ثقافيّة- فجوة كبيرة كفاية بالنسبة للرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ليصرّح بأنّ " تركيا ليست بلداً أوروبياً "، ولكي يحذر مفوّض الإتحاد الأوروبي Frits Bolkestein من " الأسلحة " المقبلة لأوروبا، ولكي يؤكّد رئيس الحكومة الإيطاليّة Silvio Berlusconi على " تفوّق الحضارة الأوروبيّة " على تلك التي في البلاد الإسلاميّة ". وبالنسبة لهؤلاء ولقادة آخرين، فإنّ الثقافة تعني لهم الكثير وتركيا تجبرهم، ببساطة، على الشعور بهذا الأمر.

وقد يحتج آخرون بأنّ الإتحاد الأوروبي ما هو إلاّ نادٍ مسيحي- إذا ما عنينا " بالمسيحيّة " الثقافة المتجسّدة بعمق داخل المسيحيّة، خصوصاً الكاثوليكيّة الرومانيّة، أفكاراً وممارسات. إنّ أغلب هذا الإحتجاج آتٍ من الحقيقة بأنّ قادة سياسيين كاثوليك كالفرنسي Robert Schuman والإلماني Konrad Adenauer والإيطالي Alcide de Gaspri كانوا قد حكموا أوروبا بفترة ما بعد الحرب وإستخدموا مواقعهم لإيجاد المجتمع الأوروبي.

ولكن ما الذي جعل كاثوليكيّتهم مهمّة لهذا الإندماج؟

إنّ الجواب يقع على وجهين. أوّلاً، لقد وفّرت الكاثوليكيّة دعماً إيديولوجياً للوحدة الأوروبيّة. وقد أكّدت الكاثوليكيّة السابقة للفاتيكان على الوحدة المرئيّة للمسيحيّة.

إنّ إنقسام المسيحيّة الغربيّة في دول- أمم، قوّض هذه الرؤية، وقاد الزعماء الكاثوليك للقيام بما يمكن لحفظ هذه الفكرة التي تعود الى القرون الوسطى.

ثانياً، لقد رعَت وربّت الكاثوليكيّة المتحوّلة والمتمثّلة أوّلاً بالكنائس العالميّة، ولكن أيضاً بالمنظّمات الإجتماعيّة والسياسيّة العالميّة المتعددة، الشعور بالذات (We- feeling) داخل المجتمع بين النخب الكاثوليكيّة التي تجاوزت الإنقسامات الإكليركيّة. وشعرت النخب السياسيّة الكاثوليكيّة ما بعد الحرب بالإرتياح مع بعضها ومع فكرة الوحدة السياسيّة. وأصبحت الكنيسة نفسها بزعامة البابا Pius XII، وبشكل عاجل، داعمة قويّة للإندماج الأوروبي، مما شجّع السياسيين الكاثوليك، وجعل العمليّة تبدو أكثر "كاثوليكيّة" حتّى.

إنّ الشعور بأنّ الإندماج الأوروبي كان مشروعاً كاثوليكياً تعزّز بحقيقة انّ البلدان البروتستانتيّة تجنّبت هذا الإندماج، وكان ذلك، وبشكل رئيسي، بسبب أنّها لم تكن مهتمّة كثيراً بالمشروع السياسي الطموح الذي يترافق مع الإندماج السياسي. إلاّ أنّ البعض في بريطانيا وإسكندنافيا كان قد عارض أيضاً درس العضويّة بسبب صفتها " البابويّة ". وبعد بريطانيا، تقدّم بلدين شماليين (أي جرمانيين، خاصّة من إسكندنافيا) بطلب العضويّة في الستينات، لكن الرئيس الفرنسي شارل ديغول عارض طلبيهما مضمناً معارضته بأنّ بريطانيا لم تكن " أوروبيّة ". وكان ديغول محقاً بشعوره. إذ عندما دخلت الدول البروتستانتيّة المجتمع الأوروبي في السبعينات والتسعينات، فإنّها أثبتت عدم إهتمامها برعاية المجتمع السياسي المعقّد المتميّز بالدول الكاثوليكيّة للقارّة الأوروبيّة. لقد كان الشعور بـ" نحن " أضعف بين الأعضاء الأصليين وبين الوافدين الجدد البروتستانت في النادي الأوروبي.

وقد عكس الرأي العام الإنقسام الثقافي أيضاً، فمن أوائل السبعينات الى التسعينات كان الكاثوليكيين المتمرّسين أشد الداعمين للإندماج، بينما أظهرت ممارسات البروتستانت تعصّباً دينياً أقل بكثير. وعلى كل، فإنّ هذه الديناميكيّة قد بدأت مؤخراً بالتحوّل، حيث يظل الكاثوليك المتديّنين أشد الداعمين للإتحاد الأوروبي، إلاّ أنّ عددهم بدأ يتناقص. وفي نفس الوقت، فقد إستحوذ العلمانيون المتزايدون على البروتستانتيين " المشككين بشدّة الإتحاد الأوروبي " (Euro Skeptics). وعلى الرغم من أنّ طبقة السلطة الكاثوليكيّة، بما فيها البابا الراحل جان بول الثاني وخليفته Benedict XVI، فقد دعمت، وعلى الدوام، الإندماج- رغم رفض الزعماء الأوروبيين تدخّل المسيحيّة في دستور الإتحاد الأوروبي- فقد بدأت مجموعات كاثوليكيّة صغيرة محافظة بإعلان معارضتها لإتحاد علماني، لإعتقادها بأنّه سيقوّض الأخلاق والفضائل المسيحيّة التقليديّة.

ومن المقدّر أن ترتفع هذه الأصوات بشكل أعلى بعدما أجبرَ Rocco Buttligione، وهو كاثوليكي كان مقرّباً من البابا الأخير، على سحب إسمه من الترشّح لمنصب مفوّض الإتحاد الأوروبي بعد تنافس عنيف للبرلمان الأوروبي، بسبب رؤاه الأخلاقيّة الأكثر تقليديّة. وبشكل مثير للسخرية، يمكن للإتحاد الأوروبي أن يكون نادياً مسيحياً مع تعرّضه لخطر فقدان أشد داعميه من المسيحيين.

وقد جادل Karl Deutsh، العالِم السياسي في كتابه " المجتمع في منطقة شمال الأطلسي " (Political Community in the North Atlantic Area)، في العام 1957، من أنّ الإندماج الناجح يتطلّب وعي المجتمع بين النخب السياسيّة على قاعدة الثقافة المشتركة. إنّ الإتحاد الأوروبي الحالي يجمع الكاثوليكيين المتديّنين والبروتستانت الأقل تديناً والعلمانيين العصريين معاً- وبذلك ينمو الإتحاد.

ولكن هل سيفتقر الإتحاد الى الروابط العاطفيّة التي تتخطّى الحدود القوميّة والى الدعم الشعبي الذي قد يكون مطلوباً لدمج سلسلة الثقافات الأوروبيّة الكاملة بشكل ناجح؟

فلأجل مصالح الإتحاد الإستراتيجيّة، فإنّ قبول إنضمام تركيا قد يعجّل بإختفاء الثقافة المشتركة التي قادت المشروع الأوروبي المبكر. وإذا ما إختفت البقايا الضئيلة الأخيرة للنادي المسيحي، فهل يمكن أن يتلاشى الأمل " بإتحاد أبدي أوثق " أيضاً؟

ولكن برفض تركيا، فإنّ أوروبا قد تدفع ثمناً من مسلميها، يقول Soper. " إنّي أعتقد أنّ الرفض قد يؤدّي الى هزّة عنيفة في ذلك المجتمع "، كما يقول، " وقد يعزز ذلك الفكرة من أنّ الغرب زائف ومنافق، ومن أنّه معاد، حتّى النهاية للإسلام ".

ومن جهة أخرى، فإنّ بعض المسلمين الأوروبيين قلقون أيضاً من عضويّة تركيا بقدر جيرانهم المسيحيين. فالبعض خائف من أنّ الكثافة السكانيّة لتركيا الفقيرة نسبياً في الإتحاد الأوروبي قد تؤدي الى التنافس على عدد من الوظائف التي يتمسّك بها المسلمون حالياً. " سوف يفيضون في كل أنحاء أوروبا "، يقول Akog Acikgoz، وهو هولندي المولد من أصل تركي، يعيش ويعمل في أمستردام بصفة مستخدم يعمل في بعض الأماكن على طرد الأشخاص غير المرغوب بهم. " لا أريد أن ينضم الأتراك الى الإتحاد، حتّى ولو كانوا شعبي ".

الطريق الى الأمام

ومؤخراً، صدم المستعرب البارز Bernard Lewis عدداً من الناس في أوروبا عندما صرّح عملياً بأنّ القارّة الأوروبيّة قد تكون ذات أغلبيّة مسلمة في نهاية القرن 21، إن لم يكن قبل ذلك.

وتأخذ المؤرّخة السويسريّة Bat Ye'or نبؤة Lewis الى ما هو أبعد من ذلك، وتحتج بأنّ أوروبا هي في طريقها بشكل جيّد، ومنذ الآن، نحو هذه الحقيقة الجديدة، والتي قد سبق لها " ونشأت من الحضارة اليهوديّة- المسيحيّة، ومن حركة التنوير المهمّة اللاحقة / العناصر العلمانيّة الى .... Eurabia: وهو المجتمع المتحوّل المسلم العلماني بعاداته وأعرافه اليهوديّة- المسيحيّة التي تختفي بسرعة ".

إلاّ أنّ عدداً من الباحثين لا يرون هذه الرؤى لناحية التحولات الثقافيّة والديمغرافيّة الهائلة، وبأنّها جميعاً رؤى واقعيّة. " إنّي أجد أنّ نبؤة كهذه غير قابلة للتصديق في ظاهرها "، يقول Soper، " فهل شاهدنا أمثلة موازية لهذا الأمر على مر التاريخ؟ "، يتساءل Soper ويتابع " لا أعتقد ذلك. فأنا لم أشاهد بالتأكيد حالة تزايد سكاني من 5 بالمئة الى 50 بالمئة في غضون قرن، وهو ما نتحدّث عنه الآن ".

كما أنّ Soper وآخرين يؤكّدون على أنّه إذا كان هناك هجرة ضخمة الى أوروبا، فإنّها لن تكون، بالكامل أو بالدرجة الأولى، هجرة من العالم الإسلامي. " هناك مناطق أخرى قد يأتي منها هؤلاء المهاجرين كشبه جزيرة الصحراء الإفريقيّة وآسيا، المنطقتان اللتان ليستا، من حيث المبدأ، إسلاميتان "، يقول Wittمن German Marshall Fund. إلاّ أنّ ذلك لا يعني القول بأنّ مسلمي أوروبا سيظلون أقليّة صغيرة، يؤكّد Soper و Witt. وبدلاً من ذلك، فإنّ السيناريو المفضّل عندهما هو أنّ المجتمع المسلم سيتنامى ليصبح أقليّة أوروبيّة أكبر بكثير من مما هو عليه الآن، لكنّه سيظل مجتمع أقليّة.

" إنّي لا أرى أوروبا إسلاميّة "، يقول Sachedina من جامعة فرجينيا موافقاً. " ما أراه هو مجموعة إسلاميّة كبيرة في أوروبا ستكون أكثر تسامحاً، أكثر تعدديّة وأقل تقليديّة بكثير من الإسلام غير الأوروبي ".

ويتنبأ المتفائلون بأنّ هذا الوجود المسلم الأكبر والجديد لن يدمّر المجتمع أو الثقافة الأوروبيّة الموجودة، وإنّما سيتوصّل الى التكيّف معها، كما حصل مع موجات الهجرة المتلاحقة التي غيّرت المجتمع الأميركي.

" إنّي أرى ثقافة أوروبيّة جديدة تنشأ في القرن 21 "، يقول Nelsen من جامعة Furman University، " لا أدري كيف سيكون شكل هذه الثقافة الجديدة، لكنّي أعتقد أنّه سيكون هناك نوعاً من التسوية بين هاتين الثقافتين- الإسلام والغرب. و ... وكما في صدامات ثقافيّة أخرى سابقة، كالرومان والقوطيين (شعب جرماني إجتاح الإمبراطوريّة الرومانيّة في القرن الأوّل للميلاد)، فإنّه سيتم الأخذ بأفضل أوجه كلا الثقافتين".

إلاّ أنّ بعض المراقبين يؤكّدون على أنّ العزل (العرقي)، الأسلحة، والنقص الحاصل عموماً لجهة دمج المسلمين في أوروبا، كلّها أمور لا تبشّر بالخير على مستوى التكيّف غداً.

ويعتقد Mark Karikorian، مدير مركز دراسات الهجرة (Center for Immigration Studies)، بأنّ المجتمعات المسلمة في أوروبا متّجهة لأن تشبه ليس التوطين مع رومان أوروبا، وإنّما لتصبح شبيهة برومان (الغجر)، الذين غالباً ما يتحدثون بلغة بلدهم المضيف، ويأخذون بعض سماته في حين يبقون خارج المألوف، والسائد. " إنّ معظم المسلمين اليوم يندمجون بطرق سطحيّة فقط، ولا يزالون يرون أنفسهم بأنّهم الطرف " الآخر " كما يراهم الأوروبيون "، بحسب ما يقول karikorian، " ما دام الأمر مستمراً كذلك، وما دام المسلمون لا يعتبرون أنفسهم كالإلمان أو السويديين أو الفرنسيين، فإنّهم سيظلون " الآخر "، تماماً كالغجر ".

ويقول آخرون بأنّ نقص الإندماج سيؤدّي الى أمر آخر أسوأ بكثير من مجرّد الإنفصال المستمر. " هناك شعور بأنّ التصادم الإجتماعي بات محتوماً "، يقول Jan Rath ، وهو مساعد مدير مؤسسة Migration and Ethnic Studies في جامعة أمستردام (Amsterdam University). " يعتقد الناس أنّ هذا الوضع كان كذلك لسنوات وبأنّه ظهر في النهاية الى السطح ". إنّ إنطباعي هو أنّ الأصوات الأوروبيّة التي تقول بأنّ " الكل متساوٍ، إلاّ أننا نساوي أكثر من المسلمين "، بدأت تتصاعد ".

وعلى كل، يؤكّد بعض المراقبين بأنّ نبؤوات التصادم الوشيك مؤسسة على فذلكة خاطئة: بأنّ المسلمين غير قادرين في النهاية على تقبّل القيم الجوهريّة للغرب ويحتجّون بأنّ الديمقراطيّة، التسامح وقيماً أخرى، تُعتبر قيماً عزيزة في أوروبا، هي غير معروفة في العالم الإسلامي. " ففي القرآن تتحمّل مسؤوليّة العمل العام، من الشعور بأنّ الأعمال المتجسّدة العامّة هي عرضة للمحاسبة أمام الناس، وهو ما يعطينا شيئاً نستطيع بموجبه التخلّص من المضايقات الى الديمقراطيّة ومبادئها "، يقول Sachedina.

وفي حين أنّ مفاهيم المحاسبة القرآنيّة قد لا تكون تماماً في نفس الفئة، كما هو الأمر في الوثائق الفيدراليّة، يذكر Sachedina المسيحيين بأنّ إنجيلهم لا يقدّم تأييداً مباشراً للديمقراطيّة الحديثة أيضاً. " إلاّ أنّ المسيحيين قادرون على تفعيل الديمقراطيات "، يقول Sachedina ، " وكذلك سيفعل المسلمون أيضاً ".

" ليس هناك من سبب لإفتراض أنّ الإسلام هو غير ديمقراطي "، يقول Soper موافقاً، " وإنّي على ثقة بأنّ المسلمين في الغرب سيكونوا قادرين على تفسير الإسلام لدعم الديمقراطيّة ".

وفي الواقع، فإنّ هؤلاء المتفائلين يقولون بانّ الإندماج سوف يتقدّم بسرعة، كما أنّ الأوروبيين لا ديعون هواجسهم المشروعة حول الأقليّة الضئيلة من المتطرّفين تمنعهم من أن يعملوا على أن يشعر مسلمي أوروبا بالترحاب. " عندما ينفجر إمام ما وينادي بالعنف، فإنّ الرد يجب أن يكون بسيطاً "، يقول Hafid Bouazza، وهو كاتب مغربي يعيش الآن في هولندا. " إذا كنت تعتقد أنّ هولندا مكان سيء لهذه الدرجة، أحزم حقائبك وإرحل ".

- **هذا التقرير هو بقلم David Masci، وهو باحث كبير عضو في Pew Forum on Religion and Public Life .**